4-تتطلب جريمة تمويل الإرهاب القصد الجنائي العام بعنصريه العلم و الإرادة لتحققها عكس الجريمة الإرهابية التي تتطلب توافر القصد الجنائي الخاص إلى جانب القصد الجنائي العام لتحققها.
5-يوجد نوع من التداخل بين جريمة تمويل الإرهاب وبعض الجرائم الأخرى منها جريمة غسل الأموال والجريمة المنظمة.
6-تزداد خطورة جريمة تمويل الإرهاب بالنظر إلى أنها جريمة دولية أي أنها جريمة عير وطنية ما يجعل ملاحقة مرتكبها عن طريق أجهزة العدالة الجنائية أمرا صعبا يتطلب التعاون الفعال بين الدول .
وبناء على هذه النتائج نقترح مجموعة من التوصيات لعلها تنير طريق المشرع المغربي متى سنحت له الفرصة من أجل تعديل النصوص المنظمة لجريمة تمويل الإرهاب:
1-مراجعة الفصل 6-218 من م.ق.ج.م الذي يخص المشاركة في جريمة تمويل الإرهاب حتى يكون منسجما مع القواعد العامة للمشاركة.
2-حمل الدول ذات الأنظمة المالية والبنكية المرنة والتي تمثل مرتعا خصبا لأموال الإرهاب على تبني سياسة مالية دقيقة وشفافة لتفادي استقطاب أموال الجماعات الإرهابية إلى أراضيها .
3-ضرورة وضع ضوابط لسرية الحسابات المصرفية، بحيث تكفل للسلطات الأمنية والمالية الإطلاع عليها وفي الوقت نفسه تكفل حماية قانونية لسرية حسابات المودعين بحيث يتم تقييد الاطلاع على تلك الحسابات بقصره على فريق متخصص من رجال الشرطة القضائية يحدده القانون صلاحيته. وأن لا يتم الاطلاع عليها إلا بإذن من جهة قضائية.
4-ضرورة تفعيل آليات التعاون الدولي بين مختلف دول العالم بصورة واقعية.
5-مراجعة مقتضيات المادة السادسة من الاتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب لعام 1999 بكيفية تستثني الدعم المقدم لحركات التحرير والكفاح المسلح من نطاق الأعمال الإرهابية بالنظر إلى كون الصياغة الحالية تمنع على الدول المصادقة إمكانية التذرع بأي اعتبارات كيفما كان نوعها لتبرير الأعمال التي تعتبرها الاتفاقية أعمالا إرهابية، لاسيما وأن المادة الثالثة من الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب لعام 1998، قد استثنت عمليات الكفاح المسلح ضد الاحتلال من أن تشكل عملا إرهابيا.
6-يتطلب مكافحة جرائم تمويل الإرهاب نشر الوعي بماهية هذه الجرائم وأضرارها. وذلك من خلال مختلف وسائل الإعلام المقروءة والمسموعة والمرئية.
7-تشجيع المواطنين وحثهم على التعاون مع الأجهزة الأمنية بصفة عامة وأجهزة مكافحة الإرهاب بصفة خاصة، بحيث يصبح كل مواطن رجل أمن.
8-تخليق الحياة العامة والخاصة للمواطنين.

أ.قاسم حجاج

عنوان المداخلة:

مدخل إلى تحليل نسقي للأسباب الهيكلية للهزات الأمنية الشاملة في المنطقة المغاربية-الساحلية

خلال العقدين الأخيرين، احتفلت جميع ما سمته التقسيمات الجيوسياسية الاستعمارية بـ"دول الشمال الإفريقي" و"دول الساحل الإفريقي"، بمرور أزيد من نصف قرن على نيلها لاستقلالاتها الوطنية، عندما توجت كفاحات شعوبها من خلال حركاتها الوطنية السلمية والمسلحة، بتحرير أراضيها، وباستعادتها قدرا كبيرا من قرارها السيد، من يد سلطات القوى الاستعمارية الأوروبية، وقد تم ذلك النصر التاريخي الملتبس، في ظل حرب باردة شديدة الوطأة على تلك الاستقلالات الوليدة.

اليوم، ها هي تلك الشعوب والدول الوطنية المغاربية-الساحلية- الصحراوية، تدخل اليوم فجر خمسينية جديدة، بعيد انتهاء الحرب الباردة، وبعد أن قطعت مرحلة انتقالية، استفردت فيها الولايات المتحدة الأمريكية القرار(1989-2009م)، لتجد استقلالاتها الوطنية بمفهوم الأمن الشامل والتنمية المستدامة الشاملة، شديدة الهشاشة، متأثرة مباشرة بتداعيات اشتداد الحرب البادرة الجديدة، تحت مسمى "الحرب ضد الإرهاب" عامة، و"الإرهاب الإسلاموي" تحديدا ؛ والتي تقع إحدى جبهاتها الرئيسة في المنطقتين العربية-الإسلامية.

إن الهزات الأمنية الشاملة في المنطقة المغاربية-الساحلية-الصحراوية، تبدو لنا من أعلى أي من الخارج، عبارة عن تتداعى للهزات الأمنية الشاملة الناتجة عن تغيرات النسق الإقليمي والدولي المعولم ؛ ومن أسفل أي من الداخل عبارة عن تداعى التغيرات التي تهز النسق الوطني أو بالأحرى الأنساق الوطنية، بفعل الضعف المزمن لمستوى الحوكمة الداخلية للهياكل الدولتية والمجتمعية معا.

إن الهزات الهزات الأمنية الشاملة التي يشهدها "النسق الإقليمي المغاربي-الساحلي-الصحراوي في إفريقيا"، هي انعكاس مباشر لما يتعرض له "النسق الدولي المعولم الجديد المتعدد الأقطاب"، من ديناميكية تغيرات ظرفية وهيكلية، ما يُعرض أمن المنطقتين برمتهما، إلى اختلالات بنيوية جديدة، قد تعيد بسببها في المستقبل المنظور والبعيد، رسم خريطة جيوسياسية وجيواستراتيجية جديدة.

ففي هذا السياق الإقليمي والدولي المعولمان، تتسارع أمامنا عملية إعادة تشكيل واسعة للخريطة الجيوسياسية والجيواستراتيجية للمناطق الممتدة من آسيا الوسطى إلى الشرقين الأدنى والأوسط وصولا إلى المناطق المغاربية والساحلية والصحراوية، الآسيوية-الإفريقية، فقد كانت البداية من الصومال، فأفغانستان والعراق، فأرتيريا، فالسودان وأخيرا مالي. إن الكلمة السحرية الهاجسية المتداولة في تلك المناطق المعنية بعملية إعادة هندسة جيواساسية واستراتيجية قد أضحت هي: الفدرالية، الانفصال، الأقليات، التقسيم، التفتت، التجزئة، وتجزئة المجزأ والاستقلال عن "المستقل"... الخ. ألم يقل أحد قادة الاستقلال في دول جنوب السودان الوليدة سنة 2011م، بأن أهل السودان جربوا ستين سنة من الاستعمار البريطاني، ثم ستين سنة من "الاستعمار الشمالي العربي الإسلامي"، وها قد حان الوقت لنجرب حظنا مع الاستقلال من الإثنين معا.؟!!

إشكالية المداخلة:

بالنظر لتعدد مصادر تلك الديناميكية التغييرية بين الظرفي والهيكلي منها. ومن أجل الغوص خلف الأسباب الظرفية المفجرة للتطورات الجارية منذ عامين على الأقل ؛ نريد من خلال هذه الورقة العلمية، أن نتوقف عند مجموعة من الأسباب الهيكلية النسقية الإقليمية والدولية والوطنية، التي تقف وراء تلك الديناميكية التغييرية الجيوسياسية والجيواقتصادية والجيوثقافية والجيواستراتيجية، بتداعياتها المختلفة على المستويات المحلية والوطنية والإقليمية والدولية المعولمة.

إن التغيرات الهيكلية التي سنأتي على تعقبها - بمنهج وصفي ووفق اقتراب التحليل النسقي- تفرض على صانعي القرار السياسي والأمني في الدول المغاربية والساحلية والصحراوية الإفريقية خاصة، وعلى النخب المغاربية عموما، أن تتخذ لها ولشعوبها، خطة استراتيجية منسقة مشتركة لضمان تكيف إيجابي متوازن للإفادة الذكية من محصلة تلك التغيرات الهيكلية. وإن أي جمود أو تعطيل أو تجاهل أو اجتزاء لتلك التغيرات الهيكلية الحيوية، قد يدخل المنطقة من جديد في حلقة استقطابات إقليمية ودولية لا تخدم المصالح الحيوية لشعوب ودول المنطقة على المدى المنظور والبعيد، خاصة مع عودة حقيقية لهواجس المد الاستعماري الجديد(الحروب الأطلسية وشبه الأطلسية في ليبيا،

ومالي والسودان...الخ)، مع إقامة قواعد عسكرية جوية تجسسية فرنسية-بريطانية-أمريكية في بلدان الساحل الإفريقية المسلمة)

مدخل مفاهيمي:

وقبل أن نتناول بالتحليلين الوصفي والنسقي إشكالية بحثنا، لا بد أن نحدد مفهومنا لـ "الهزات الأمنية الشاملة". نقصد بـ "الهزات الأمنية الشاملة" بشكل عام: "حالة عدم الاستقرار الهيكلية والظرفية المعاصرة التي شهدتها وتشهدها الأنساق الوطنية، بفعل التغيرات السريعة الكمية والنوعية الشاملة، التي يشهدها النسقان الإقليمي والدولي المعولمين، في مرحلة انتقالية تتحول فيها العلاقات الدولية المعولمة المعاصرة، من حالة الأحادية القطبية إلى حالة التعددة القطبية."

كما نقصد بـ"الهزات الأمنية الشاملة": تحديدا في السياق المغاربي-الساحلي-الصحراوي: "مجموعة من التغيرات الهيكلية التراكمية المؤثرة على حاضر ومستقبل استمرار واستقرار الدول الوطنية النسق المغاربي-الساحلي." ومن تلك التغيرات، نذكر باختصار:

- اهتزاز كلي أو جزئي لشرعية أنظمة الحكم التي دالت منذ الاستقلالات الوطنية.
- تداعيات أزمة نسقية وقيمية مزمنة(أزمة العولمة المالية والاقتصادية النيوليبيرالية) في مراكز النسق الدولي المعولم، انعكست وتداعت وصدرت نحو الأطراف، فضلا عن انعكاساتها الاستراتيجية والمجتمعية(أزمة اقتصاديات التسلح وأزمة التماسك المجتمعي، مع انبعاث الحركات الانفصالية والفوضوية والقومية المتطرفة) سواء في دول المراكز أو الأطراف.
- تزايد أزمة الطلب الكبير على الطاقة والغذاء ؛ ومنه أزمة التضخم المستورد المؤثر على الاقتصاد والفئات المجتمعية الهشة أصلا، خاصة لدى مجموعة من البلدان المغاربية والساحلية. وذلك مع تزايد وتائر نمو النواتج القومية للدول الصناعية الصاعدة في آسيا وأمريكا اللاتينية، واتساع حجم والقوة الشرائية للطبقات المتوسطة فيها.
- قابلية قوى مجتمعية للاستجابة للتلاعب السيكولوجي والأمني باستخدام أيديولوجيا حقوق الإنسان والمواطنة وحقوق الأقليات والطوائف الدينية.
- تغير البيئة الاتصالية والإعلامية والمعلوماتية، مع ظهور الجيل الثاني والثالث من الإنترنت، وظهور الأجيال الشبابية الجديدة من مستخدمي الوسائط الاتصالية في المجالات المختلفة خاصة الحقوقية والسياسية والإعلامية.
- ظهور الأجيال الجديدة الذكية من التكنولوجيات ذات الاستخدام المزدوج العسكري والمدني وتسهيل عملية الاختراق الأمني للبنيات المجتمعية الهشة اقتصاديا وثقافيا...

إجمالا هي هزات أمنية تعكسها الوقائع التنموية والأمنية غير المستقر للبلدان المغاربية-الساحلية، والتي تبدو -كمثيلاتها الأخرى في عدة أنساق إقليمية- انعكاسا للتغيرات التي ذهبت إليه أطروحة "الصدام بين الموجات الحضارية الثلاثة" بتعبير ألفان طوفلر، وأطروحة "الصراع داخل الحضارات" بتعبير دييتر سانغهاس، لذلك فهي تعيش حالة من الغليان الاحتجاجي التكيفي، مع حالة ثقافية تحديثية حضارية عالمية متجددة ؛ والتي من مظاهرها دخول مجموعة من "الدول الفاشلة" بتعبير نعوم تشومسكي، أو "أشباه الدول" بتعبير روبيرت جاكسون، في المنطقة المغاربية- الساحلية، حقبة جديدة من الاستعمار الفائق والذكي. فالمتأمل لبنيات الاقتصاديات والمجتمعات المغاربية والساحلية بعد حوالي ستين سنة من الحقبة التحررية وتجارب التنمية المركزية الوطنية، يكتشف مدى تجذر حالة التبعية البنيوية للمراكز الاستعمارية السابقة، وبل ويكتشف مدى تجدد أشكال من التبعية الهيكلية منذ بداية العولمة الأخيرة.

وهي إذا هزات أمنية شاملة، تتفاعل فيها التغيرات والديناميكيات المحلية، مع الوطنية، مع الإقليمية ومع الكوكبية، في الزمن العالمي الحقيقي ؛ كما تتفاعل فيها الأبعاد

الاقتصادية والتكنولوجية والإعلامية والاتصالية والسياسية والعسكرية والثقافية والمعرفية وسواء بسواء.
ومنه، فإن التحليل النسقي الذي أردناها مدخلا لفقهم الأسباب الهيكلية المفسرة لتلك الهزات الأمنية الشاملة يقتضي منا أن نهيكل أفكار هذه المداخلة على مستويين أساسيين، هما:
أولا: بعض أسباب التغيرات الهيكلية المتعلقة بالنسقين الإقليمي والدولي المعولمين، وأثرها على الأمن الشامل في المنطقتين المغاربية والساحلية
ثانيا: بعض أسباب التغيرات الهيكلية المتعلقة بالنسق الوطني المعولم، وأثرها على الأمن الشامل في المنطقتين المغاربية والساحلية
ويقتضي التحليل النسقي للظواهر الانتباه إلى المكونات الأربع لأي نسق ونظام يراد تحليله: أولا: الغايات والأهداف، ثانيا: الوظائف والأنشطة، ثالثا: البيئات والسياقات، ورابعا: التحويلات والتطورات. ومن دون أن نزعم الإحاطة بالمنطقتين المغاربية والساحلية من هذه الأبعاد الأربعة، سنكتفي ببيان مجموعة من التغيرات الهيكلية التي مست وتمس بشكل متداخل الأنساق الوطنية والإقليمية والدولية، والتي أدت إلى حدوث الهزات الأمنية الشاملة الراهنة في المنطقتين المغاربية والساحلية:
أولا: بعض أسباب التغيرات الهيكلية المتعلقة بالنسقين الإقليمي والدولي المعولمين، وأثرها على الأمن الشامل في المنطقتين المغاربية والساحلية:
من مفارقات أو الصدف التاريخية المتعلقة بميلاد وتطور هوية الدولة الوطنية الحديثة والمعاصرة، أن كان تشكل الوعي الوطني(العشرينيات-الخمسينيات) ؛ ومنه ولادة الدولة الوطنية الحديثة خلال الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين ؛ وترسخ وجودها بعد خمسين سنة من "الاستقلال" الوطني خلال السبعينيات إلى بدايات العشرية الثانية من القرن الحادي والعشرين... كل ذلك حدث ويحدث، في سياق تاريخي حضاري إنساني عالمي، يؤرخ لبدايات ثلاث تحولات كبرى، أثرت وتؤثر على ديناميكية تطور هذه الدول-الأمم المغاربية الساحلية الفتية. ومن هنا، نأتي على وصف بعض أسباب تلك التحولات النسقية البنيوية الظاهراتية الكوكبية الفارقة، نذكر مايلي:
1-1)-التحول من الدولة الوطنية ذات الحدود الستاتيكية(الساكنة) والسيادة المطلقة إلى الدولة الوطنية ذات الحدود الزئبقية والسيادة المتقاسمة. حيث نالت دول وشعوب المنطقة استقلالاتها الوطنية الحديثة، بعد مرور حوالي 300 سنة على ميلاد الدولة الوطنية العلمانية الحديثة في العلاقات الدولية الحديثة(النظام الدولي الويستفالي) ؛ وذلك بعد سلسلة حروب وصراعات دينية ومذهبية طاحنة شهدتها الدول الأوروبية. في هذا السياق، أي خلال سنوات الستينيات من القرن العشرين إلى اليوم، تمثل مرحلة تغير في طبيعة وتركيبة العلاقات الدولية ؛التي تحولت بنيويا من مجرد علاقات بين الدول إلى علاقات دولية معولمة(النظام الدولي ما بعد الويستفالي) ؛وفيها أصبحت الدولة الوطنية، خاصة الدول الوطنية في العالم النامي تعاني من الهشاشة والضعف بسبب التقويض المتعدد المصادر (من أعلى أو من خارجها ومن أسفل أي من داخلها) لوجودها وهويتها وسيادتها وقرارها. وحتى مع تأكد أزمة وتراجع العولمة الأخيرة النيوليبيرالية منذ (2008م بعيد أزمة الرهون العقارية الأمريكية وعدواها نحو الاتحاد الأوروبي)، فإن العولمة كديناميكية وسيرورة موضوعية تاريخية مستمرة،لم ولن تتراجع، حتى وإن عاد اقتضت الضرورة اتخاذ سياسات حمائية وتدخلية من جديد.
2-1)-التحول من النظام الكوكبي المنكفئ على ذاته، إلى النظام الكوكبي المفتوح على الفضاء الخارجي. حيث أن التكنولوجيات الفضائية والمواصلات الجوية، مكنت القوى الدولتية الأرضية من التنافس على السيطرة على الفضاء الأرضي واستكشاف ما هو أبعد منه من فضاءات، ما جعل الدول غير الفضائية تعاني حالة ارتباك وتبعية تكنولوجية

اتصالية وأمنية رهيبة. إن هذا الانتقال والانفتاح الفضائي، قد برزت تأثيراته على تماسك الدول الوطنية، منذ الثمانينيات مع بداية البث التلفزيوني الفضائي، ومع التسعينيات مع تتالي الأجيال الأولى للإنترنت (من الإنترنت الثابت الضعيف التدفق إلى المتنقل القوي التدفق) ؛ فأضحت المجتمعات التي لم تتجهز سلطاتها الحكومية ومنظوماتها الإدارية والتعليمية والبحثية والاقتصادية، بالبنيات التحتية لعصر المعلومات والمعرفة في وضع الهشاشة الأمنية من حيث تخلف متطلبات كل من الأمن الاتصالي والأمن الإعلامي والأمن النفسي والأمن الثقافي خاصة والأمن التنموي عموما ؛ فضلا عن بدايات ظهور نتائج موجة الخلخلة الأمنية الشاملة القيمية والمؤسساتية الناتجة عن بدايات الاستخدام الجماهير لتلك التكنولوجيات المزدوجة الاستخدام (العسكرية-المدنية).

1-3)-التحول من المعرفة المجزأة إلى المعرفة المركبة، ومن التكنولوجيات القديمة إلى الجديدة والمتجددة: كالتقدمات الواعدة والمخيفة في نفس الوقت الجارية في كل من العلوم والتطبيقات المدنية والعسكرية للتكنولوجيات النووية والبيوتيكنولوجية والاتصال والمعلوماتية والنانوتكنولوجيات(في علوم المادة والحياة والعقل)...والتي ثورت بدورها عوالم المنافسة الاقتصادية والتعليمية والبحثية والإدارية والعسكرية وجعلت الدول والأمم تتبارى في اكتساب أفضل المنظومات التعليمية والعلمية-البحثية والثقافية، لكسب رهانات القوة المختلفة الأخرى اقتصادية وسياسية وعسكرية ؛ ومنه تراجع الأهمية النسبية للدول والأمم المعتمدة في مصادر ثروتها وعيشها على ريوع المصادر المادية كالمعادن والمحروقات، وهو الحال الراهن، بالنسبة للحالة الحرجة الحاضرة والمستقبلية للدول المغاربية والساحلية المعاصرة.

1-4)-التحول الثقافي والحضاري الكوكبي من حالة حضارية مهيمنة قائمة على مسلمات المركزية الثقافية الحداثية الغربية، إلى حالة البحث المؤلم عن مسلمات جديدة حداثية جديدة أو عبر حداثية، خاصة بعد تأكد الأزمة المعرفية والحدود العملية للنموذج الحداثي الغربي والقصور العملي للبديل الما بعد حداثي الغربي ؛ ومنه، استمرار الأزمة الحضارية الشاملة الراهنة، ممثلة في غياب رؤية ورسالة واستراتيجية كوكبية مشتركة حقيقية بديلة حقيقي متقاسم، لإعادة بناء النسق الدولي المعولم، الذي يظل يعاني من التمركز حول الرؤية والاستراتيجية الحداثية الغربية المتأزمة. ربما رجع ذلك التأزم إلى استمرار الغيبوبة السريرية للمساهمة الحضارية للعالمين العربي- الإسلامي ؛ في ظل المساعي الصهيونية والغربية و" العروبي والإسلاموي" لتفخيخ الرصيد الإحيائي التحرري العربي-الإسلامي بمفهومه الحضاري لا السياسوي والروحاني والتقاليدي والقومي والطائفي الضيق.

158- يحدث ذلك التحول الثقافي والحضاري الكوكبي، في ظل الوعود المطروحة، ضمن ما يسمى بأحداث ومخاضات "الربيع العربي أو الإسلامي" و"الانتقال الديمقراطي: أي عملية الانتقال الصعب من الثورة إلى الدولة في مصر وليبيا وتونس واليمن وسوريا..الخ"، الثورة والثورة المضادة ؛ والتي تتهددها النزعة الدينية والعلمانية الأصولية المتطرفة، التي يغلب عليها الرؤية المانوية للعالم وللبشرية والتاريخ والعلاقات الدولية والعملية السياسية الوطنية. رؤية تحتل واجهتها في الحالة العربية الإسلامية، الحركات الإسلاموية الراديكالية المخترقَة من الأجهزة الأمنية الإقليمية والدولية، المتصارعة على تشكيل المنطقة والعالم، في فترة كوكبية انتقالية مفصلية ؛ فضلا غلبة حالة من الضعف الهيكلي للذهنية المواطنية العربية- الإسلامية ؛ مع إقرارنا بتميز البيئات المجتمعية والثقافية والحقوقية والسياسية في المنطقتين المغاربية والساحلية، بحالة متقدمة من الحساسية والاستثارة الإعلامية والتشويش المعلوماتي والتسييس الشعبي من أسفل ؛ متزامنة مع حالة من الحوكمة المتخلفة المميزة للمنظومة الإدارية والسياسية والحكومية، ما جعل المطالب ما تحت الوطنية تزداد إلحاحية

ومقروئية وإفصاحية، ما جعلها تستجيب للدعوات الانفصالية والاستقطابات الأجنبية الساعية لإعادة تشكيل الخرائط الجيوسياسية والجيواستراتيجية والجيواقتصادية، بما يلائم ويخدم القوى ذات المصلحة في النسق الدولي المعولم الجديد، المتعدد الأقطاب.

1-5)-التحول من الحضارة المعتمدة طاقويا، أساسا على المصادر الأحفورية إلى الحضارة ذات المصادر الطاقوية غير الأحفورية، ومنه بداية غروب حضارة المحروقات وصعود حضارة ما بعد المحروقات. حيث أنه بالرغم من المنافسة الشرسة التي يتوقع أن تتواصل خلال الفترة ما بين(2000- 2030م)، بين القوى الصناعية التقليدية الغربية الشمالية أساسا والقوى الصناعية الصاعدة الشرقية والجنوبية، أساسا على مصادر الطاقة التقليدية، الأحفورية: بما فيها تلك المستخرجة بتقنية التصديع الأفقي لاستخراج غاز وبترول الصخري(G et P de schiste) المهددة لمخزونات مياه الطبقات الجوفية.

إلا أن الأهمية النسبية لهذه المصادر الطاقوية ما تفتأ تتراجع، مع استكشاف مصادر غير ملوثة واقتصادية للطاقة كالشمسية والرياحية والموجية والبيولوجية(النباتية والقمامية)، فضلا عن الأهمية المتزايدة للطاقة المنتجة من الاندماج النووي، بدل الانفجار النووي، وغيرها. وهنا تخلف تطوير مشاريع التكنولوجيات الطاقوية النووية والشمسية والطاقات المتجددة الأخرى.

1-6)-التحول من اقتصاديات التنمية الوطنية فقط إلى اقتصاديات التنمية الوطنية المعولمة (منذ التخلي عن نظام النقدي الذهبي 1968م) (نهاية العولمة الأخيرة النيوليبيرالية بقيادة أمريكية).إذ لم يعد مستساغا من الزاوية الاقتصادية والسياسية الاستراتيجية، انتهاج تنمية اقتصادية ممركزة،غير ديمقراطية، معتمدة على التخطيط الفوقي المركزي وعلى الإجراءات الحمائية المقيدة للمبادرة الاستثمارية والتخبط في الممارسات المالية والتجارية المافيوية والمفتقدة إلى قدر من التوازن الذكي بين التنمية الوطنية المستقلة والتخصص الذكي المتقدم، وغير المتفتحة على سباق الاقتصاديات المتعولمة، لكسب حصص متعاظمة من الأسواق المختلفة، من دون تخلي عن قدر من السيادة الاقتصادية الوطنية لصالح سيادة اقتصادية متقاسمة ضمن تجمعات تكاملية إقليمية أو قارية أو في إطار المنظمة العالمية للتجارة، كفضاءات دولية للتفاوض على أفضل الشروط لاقتناص أفضل حصة من كعكة المنافسة الاقتصادية الدولية والمعولمة. كل ذلك من دون مساس بمناخ ومؤسسات الديمقراطية السياسية والعدالة الاجتماعية، في ظل حكومة دستورية ديمقراطية قائمة على النقاش العام الحر والمفتوح. إن هذه الشروط بعض مما أكد عليها عالم الاقتصاد النوبلي الهندي-الأمريكي أمارتيا سان في كتابه القيم "فكرة العدالة" الصادر سنة 2009م، الذي أكد على أهمية قياس منسوب التقدمات والتأخرات في تحقيق العدالة الاجتماعية، لا على مجرد أساس مؤشر وجود مؤسسات وقوانين عادلة أي مؤشر "الحريات الشكلية" بالتعبير الماركسي ؛ معتبرا أن التنمية المثلى التي هي صنو الديمقراطية الليبيرالية، هي التنمية على النمط الرأسمالي ذي البعد الإنساني المعولمة. إن التنمية الحقة حسب أمارتيا سان هي: "عملية توسيع الحريات الحقيقية التي يتمتع بها الناس(...) ومنه فإنها تتطلب إزالة المصادر الرئيسية لانعدام الحرية[الإيجابية]: وهي الفقر والطغيان وضعف الفرص الاقتصادية والحرمان الاجتماعي المنظم وإهمال المرافق العامة وعدم التسامح والإفراط في النشاط

القمعي للدول."[164] إنها التنمية التي تؤكد على تنمية "الحريات الفعلية"، ممثلة في تنمية "القدرات/Les Capabilités".[165]

7-1)-تآكل المفهوم والواقع الكلاسيكي الويستفالي لـ"السيادة الوطنية" ؛ وتنامي الأخذ بفكرة وواقع "السيادة المتقاسمة"، إما كواقع أو كإمكانية أو كحتمية.

لطالما ساد الجدل الأكاديمي والسياسي خلال العقدين الأخيرين حول "أطروحة نهاية الدولة الوطنية"، وقد تبين أن تحول العلاقات الدولية إلى علاقات دولية معولمة الصحة النسبية المتنامية لهذه الأطروحة. فبرغم مقاومة الهويات الشوفينية الوطنية، مع بدايات تشكل معايير الأخلاق والقانون والسياسة الكوكبية ؛ كشروط أساسية لإتمام إصلاحات المرحلة الانتقالية لأزمة العالم و"العولمة الأخيرة". وبرغم استبعاد معظم علماء العلاقات الدولية قيام فدرالية عالمية وحكومة عالمية وبرلمان عالمي وجيش عالمي وديمقراطية عالمية... في المدى المنظور؛ إلا أن سيرورة التحولات الجارية كوكبيا تعبر عن بدايات الانتقال من "القانون الدولي" إلى "قانون العالم" لا كترف فكري، بل كتحد فكري-عملي تطرحه التحولات الحضارية التي شهدها ويشهدها العالم في القرون الثلاثة الأخيرة خاصة.

فقد وجدنا الباحث الألماني المعاصر دييتر سنغهاس حول بناء "نموذج معياري وطني للحضارة"، يتقاطع ويتكامل بشكل أو بآخر، مع أطروحة الإيراني الدانماركي مهدي مظفري حول "بناء نموذج معياري كوكبي للحضارة"، كما يتقاطع مع مساهمة الفيلسوف السياسي الأمريكي جون راولز في أطروحته حول "قانون الشعوب" ومع مشروع الفيلسوف الفرنسي رجاء غارودي حول "الإعلان العالمي للواجبات"، ومن بعدهما مشروع جيريت والتر غونغ، ؛ يقترح التأسيس لفكرة "قانون العالم"، ليكون بمثابة مرجعية معيارية أعلى مستوًى وأرقى إنسانيةً من فكرة "القانون الدولي"، التي تسير وفقها دول العالم اليوم، بتعثر سياسي عملي كبير، خاصة مع تأكد بنيته التراتبية الهيمنية والشكلية، مع تكرر حالات الكيل بمكيالين وأكثر في السياسة الدولية الحديثة والمعاصرة.

ويعني "قانون العالم" السانغهاسي الشبيه بـ"قانون الشعوب" الراولزي، إيجاد أنماط للعلاقات العابرة للشعوب والحضارات تتجاوز فكرة "الدولة-الأمة" ؛ بحيث تنسج تلك العلاقات العابرة للشعوب وفق مصالح وتناغمات واحتياجات ليست محكومة بمفهوم "سيادة الدولة" الصارم ؛ الذي عرفه العالم في القرون الثلاثة الماضية. على أن يكون مشروع "قانون العالم" هو خلاصة تفاعل للأفكار والأطروحات والتأملات التي يتم إنتاجها من خلال التواصل الثقافي بين المكونات المتناظرة الحضارات المختلفة، بتجاوز الحدود الصلبة لكل حضارة.

ومنه أهمية وعي النخب المختلفة خاصة السياسية الحاكمة لحالة علاقات الاعتماد المتبادل عير المتكافئ بين الدول القوية ودول الأطراف النامية. ذلك أن حالة "الاعتماد المتبادل" حسب عالم العلاقات الدولية الألماني المعاصر دييتر سانغهاس، تقلل من احتمالات المواجهة المباشرة في الداخل الوطني وفي الساحة الدولية المعولمة، فضلا عن أهمية الاعتماد المتبادل بين البعدين التنموي والأمني.

164- أنظر في: حوار مع **أمارتيا سان**، "**الحرية صنو التقدم**"، إنجاز **لورا والاس** في مجلة "التمويل والتنمية" الصادرة عن صندوق النقد الدولي، عدد سبتمبر 2004م، الصفحات 4-7. وأنظر أيضا:

- Amartya Sen, «**Justice et Globalisation**», [en ligne], in: Le Monde, 19 Mai 2006, date de mise à jour : 19 Mai 2006, consulté le: 30 Mars 2011, Traduit de l'anglais par François Briatte, in: Le Monde, du: 19 Mai 2006, Consulté le: 20 Mars 2009, in:http://www.lemonde.fr/web/article/0,1-0,36-773815,0.html &http://www.arab-reform.net/img/.../mondialisation-et-justice_sociale.doc3)- Wikipédia, «**Amartya Sen**», [en ligne], mis à jour le 23 Mars 2011, consulté le 10 Avril 2011, In: http://fr.wikipedia.org/wiki/amartya_sen

- Amartya Sen, **L'Idée de Justice**, éd. Flammarion, Paris, 2010, p34.165

فالمتأمل للتجربة الاستقلالية الحديثة لدول المنطقتين المغاربية والساحلية، يتأكد من أنه لم يحدث تغير فعلي عميق في الإدراك السائد نخبويا وشعبيا عن "ماهية الدولة الوطنية"،برغم التحول في النسق الدولي المعاصر من "العلاقات الدولية" إلى "العلاقات الدولية المعولمة". إن من مصادر وأسباب الاختلال في التيه التنموي الشامل للحقبة ما بعد الاستعمارية، الذي ما تزال النخب المختلفة وخاصة الحاكمة المعاصرة تعانيه، الخطل والتهافت الذي تعانيه، فيما يتعلق بما تستبطنه فكريا حول مفهوم الدولة والدولة الوطنية تحديدا.

فقد تكرست خلال التجربة الاستقلالية الحديثة، حالة تماهي مستمر في اللاوعي السياسي الوطني لمفهوم الدولة في العديد من القوى غير المتلائمة مع طبيعة وماهية الدولة الوطنية الحقة. فقد تماهت فكرة الدولة في شخص الرئيس القائد والزعيم. كما تماهت الدولة في الحزب القائد الطليعي الواحد، حيث تماهت الدولة في شخص الزعيم الملهم. كما تماهت الدولة في القبيلة والعرش والمنطقة والجهة والعرق، حيث تماهت الدولة الإفريقية والعربية الإسلامية في ما يسمى بـ "العصب العسكرية-المدنية"، التي نراها تتحول مع "ديناميكية العولمة" و"العولمة الأخيرة" النيوليبرالية، إلى حالة "مافيوية مالية-سياسية"، باضت وفرخت حالة من الفساد البنيوي، وقتلت مفهوم "الدولة" كـ"خير مشترك" أوكتعبير عن الإرادة الجماعية للأمة والمواطنين، في إدراك الغالبية العظمى من السكان.

وقد تزامنت وتعززت تلك الاختلالات النسقية البنيوية الداخلية، مع اختلالات نسقية بنيوية خارجية مست النسق الدولي المعولم، المتجه بشكل مؤكد خلال العقد الثاني من القرن الجديد الحالي، نحو التعددية القطبية، وبعد تأكد احتمالات مرجحة لاستمرار الأمة الاقتصادية "العالمية" في المراكز الرأسمالية المعولمة الكلاسيكية منذ 2008م.

وفي هذا السياق الوطني والدولي المعولم والمهتز جيوسياسيا وجيواستراتيجيا، بدأت تتطلع مجموعات سكانية داخل الدول الوطنية الكلاسيكية والحديثة معا، إلى بداية عمليات سلمية(استفتائية) تنشد الانفصال عن المراكز الحاكمة في الدول الصناعية الكلاسيكية، المتأزمة اقتصاديا كبريطانيا وإسبانيا وإيطاليا وبلجيكا ... وبداية حروب فعلية تحريرية وانفصالية، بدأت ككرة الثلج تجر وراءها تدريجيا، المنطقتين المغاربية والساحلية، وذلك بداية من أواسط الثمانينيات، حين قامت فرنسا من جانب واحد بخفض قيمة الفرنك الإفريقي(CFA) المرتبط بالفرنك الفرنسي، ومع تأثير الدومينو للحرب الانفصالية بين جنوب وشمال السودان، ومنه استشراء عدوى الحركات الرافعة لشعار المساواة والعدالة.

ولم تكن حركة الاستقلال / الانفصال الأزوادية إلا إحدى حلقات ذلك التداعي الجيوسياسي والجيواستراتيجي. حدث هذا مع تداعيات الأزمة التشادية الليبية والأزمة الجزائرية الداخلية، فانهيار النظام الليبي، في ظل حالة اللاحرب واللاسلم بشأن الصحراء الغربية وتأثيرها على المنطقتين المغاربية والساحلية ؛ فضلا عن غياب رؤية واستراتيجية حقيقية لبناء فعلي لكتلة مغاربية ولم لا مغاربية ساحلية متكاملة اقتصاديا وأمنيا.

159- ومنه استمرار معاناة دول المنطقتين المغاربية والساحلية من تأخر القطيعة الفعلية لا الخطابية مع حالة التجزئة الموروثة عن الاستعمار المباشر وحالة التبعية الهيكلية غير المستدامة للبنيات الاقتصادية والتكنولوجية والعسكرية الأوروبية والروسية والأمريكية وربما الصينية والإسرائيلية وغيرها ؛ ومنه ضرورة التصدي النخبوي والشعبي الطموح لإقامة بنيات اقتصادية تكنولوجية مدنية وعسكرية مغاربية-ساحلية، تجنب دول وشعوب المنطقتين، دوامة سباقات التسلح الوهمية والمدمرة والنزاعات والتفككات والانفصالات والانتهاكات السيادية الاستعمارية المتجددة. خاصة وأن العالم يشهد بناء نسق دولي معولم متعدد الأقطاب، تسعى فيه القوى الكبرى الكلاسيكية إلى استعادة نفوذها وتقوية روابطها الاستعمارية بمستعمراتها السابقة ، مع سعي القوى المتوسطة والساعية للمكانة الكبرى دوليا إلى افتكاك مواقع مع دول وشعوب تلك المنطقتين.

ومنه أيضا تأخر القطيعة مع حالة عدم التجسيد الفعلي للمشروع التكاملي المغاربي، من دون تجاهل عمقه الساحلي. ومنه يصبح المشروع التكاملي المغاربي امتدادا استراتيجيا للحالة التكاملية الساحلية المفترضة ؛ ومنه أولوية واستعجالية الحسم الاستراتيجي مع حالة اللاسلام واللاحرب السائدة بين المغرب والجزائر حول "مشكلة الساقية الحمراء وواد الذهب" ؛ وإيقاف أي إمكان لتحقق سينايوهات التجزئة المحتملة للمنطقة.

ثانيا: بعض أسباب التغيرات الهيكلية المتعلقة بالنسق الوطني المعولم، وأثرها على الأمن الشامل في المنطقتين المغاربية والساحلية:

في هذا الجزء من المداخلة سنتعرض إلى الإشكالية المعرفية والمشكلة العملية المتعلقة بالإخفاق الاستقلالي الوطني المزمن، في سائر دول المنطقتين المغاربية والساحلية، في بناء حالة سلامية إيجابية، داخل تلك الدول، ومنه بناء حالة حضارية حقيقية مستدامة ؛ ومنه نتعرض إلى بعض مؤشرات الإخفاق الاستقلالي الوطني المزمن في بناء الدول الوطنية في المنطقتين المغاربية والساحلية:

2-1)-افتقاد مؤسسة الدولة كخير عام

فعلى مستوى النسق الدولتي الوطني للدول المغاربية والساحلية، دأبت القوى المهيمنة على الدول الحديثة الناشئة، في ظل النسق الدولي الثنائي القطب، على التلويح بمفاهيم السياسة الواقعية كاعتبارات الدفاع عن "الأمن الوطني" أو "المصلحة الوطنية"، والتذرع بمنطق الدولة "La Raison d'état" الذي به صودر الحريات وكبلت الإرادات واستخدمت القوة العمومية الشرعية لمرامي غير شرعية وغير إنسانية، ففسدت شرعية وجود الدولة ككل، رغم كونها في الأصل "خيرا عاما" ؛ وسادت حالة من التعتيم على تداول المعلومات العامة بدعوى حفظ أسرار الدولة، بينما لا يمكن بحالة اللاشفافية السائدة، أن يعي ويمارس المواطن العادي حقوقه وواجباته، ويساهم في صنع القرارات العامة محليا ووطنيا إلا في حال ضمان دستوري بتوفير المعلومات الكافية التي تساعده على التفكير الرشيد والموضوعي، ومنه ضرورة تضمين الدساتير الحق في حرية تداول المعلومات العامة.

... إن هذه "التماهيات"، التي قد قوضت مفهوم الدولة في ضمير ووعي وثقافة وسلوك النخب ومن ثمة في ذهن وسلوك المواطن العادي، بحيث نزعت عن مؤسسة الدولة الاعتبارية، صفة "العالمية" أو "العموم"، فأضحت نهبا للاحتكارات والتحالفات الخاصة باسم الشرعيات المختلفة الثورية والدستورية والديمقراطية،وذلك بشكل مناقض لحقيقة أن الدولة بصفتها كيانا تاريخيا ذو طبيعة معنوية ومادية حيوية، تحتكر سلطاتها الرسمية -ولكن بشكل دستوري أي قانوني شرعي-الحق الاستثنائي في استخدام العنف(السلاح) العسكري لحفظ الأمن الداخلي والخارجي.كما تعد بحق التعبير عن "الخير العام" أو "الخير المشترك/Le Bien Commun".

إن الوظيفيين والبنيويين يرون أن السياسة -كنشاط ينشد في الأصل تحقيق وصون "الخير المشترك"- فقدت من جوهر وظيفتها بسبب تحكم الاحتكارات العولمية في الزمن العالمي، فالخيارات السياسية الوطنية تجد نفسها محكومة بمنطق الأسواق المالية المعولمة. وحتى من جهة السياسات الاجتماعية الوطنية وجدنا النخب الوطنية تتبنى استراتيجيات تضفي مرونة على سوق العمل والمنظومة الاجتماعية الموروثة عن الثورة الكينيزية ودولة الرفاهية الاجتماعية بهدف حفز الاستثمارات الأجنبية المباشرة للدخول إلى الأسواق الوطنية، ما يجعل الدولة كـ"مجال عام" أو كـ"تراث أو

خير مشترك" لجميع المواطنين[166] تتعرض للخوصصة بفعل سيطرة الاحتكارات التقنية والمالية والإعلامية على دواليب النقاش العام وتقويض آليات العملية الديمقراطية.[167]

2-2)-مراوحة إشكالية ومشكلة علاقة الدولة بالدين

لقد أصبحنا خلال حقبة الانتقال الراهنة، مع الحراكات الاجتماعية-السياسية المسماة دعائيا بـ"الربيع" و"الثورة"، نسمع دون أدنى حرج، عن مفاهيم غريبة على العلوم السياسية والقانونية، كـ"الدولة الأمنية" و"الدولة العلمانية" و"الدولة الإسلامية" و"الدولة الديمقراطية"؟؟. والحال أن الدولة هي الدولة ماضيا وحاضرا ومستقبلا ؛ إنها بالتعريف ليست مدنية ولا جمهورية ولا إسلامية ولا مسيحية ولا كونفوشيوسية ولا يهودية ؛ كما أنها ليست علمانية ولا ديمقراطية ولا عسكرية ولا دينية ولا شيعية ولا سنية ولا طائفية ولا قومية وطنية ولا قبلية، ولا غيرها من الصفات الملصقة بها، في الأعراف اللغوية الإعلامية والسياسية الديماغوجية ؛ وربما حتى في بعض الأدبيات المتعلقة بالعلوم الاجتماعية وبالذات العلوم السياسية المعاصرة.

166- يعرف الفيلسوف اليوناني **توسيديد**/Thucydide "**الخير المشترك**": بأنه "التسامي عن المصالح الخاصة، وهو ليس محصلتها. كما أنه ليس معرفا بمعنى قانون أو معيار يكفي تطبيقه: إنه يفترض حصول النقاش والمداولة بمراعاة ما هو عادل وخير." إن بناء دولة جمهورية يقتضي الحرص على تحقيق الخير المشترك، الذي يقوم على ثلاث أعمدة: **دولة القانون، حقوق الإنسان وحقوق المواطن**. إن أي بناء مجتمعي هو محصلة هذه الثلاثية: الإنسان، المواطن والدولة. لذلك فإن المجتمع الذي يُضِيع معنى الخير المشترك، مجتمع ميت. وفي مواجهة النظريات الليبيرالية الأنجلوساكسونية المهيمنة في ظل العولمة الأخيرة والتي عبرت عنها وجسدتها سياسات **ريغان** و**تاتشر** من خلال قولها: "**لا وجود لشيء اسمه مجتمع**"، على خلاف شعار "**المسؤولية للجميع، والمسؤولية من الجميع**" الذي لعب الدور الأكبر في انتخاب رئيس الوزراء البريطاني **طوني بلير** للمرة الأولى سنة 1997م(1997-2007م).وهناك ثلاث عوائق في وجه التأسيس لفكرة "الخير المشترك": النزعة الإقتصادوية المتمحورة حول الفرد والسوق(**ميلتون فريدمان** و**فريديريك فون هايك**) والنسبية القيمية(**ريشار رورتي**) والتاريخانية الهيجلية الغائية). إن الخير المشترك عبارة توليفة من الوحدة والتنوع، الحرية والمساواة والإنصاف: عالمية القانون وتنوع ظروف التطبيق واختلاف القدرات والإمكانيات(**أمارتيا سان**). أنظر في:

- Claude Rochet, « **L'Union Européen Contre Le Bien Commun** », [En Ligne], mis à jour le :16/05/2000, consulté le 30/4/2003, in: http://claude.rochet.pagesperso-orange.fr/EU/art/euvsbc.pdf

– ويمكن في هذا الصدد الاطلاع على العمل الهام الذي حرره الباحث **إيمتاي إيتزيوني**، حول إشكاليات العام والخاص التي يطرحها عصر العولمة الأخيرة من خلال رصده لشواهد الانتهاكات المتزايدة للخصوصيات الشخصية والأخلاق المجتمعية، وتعرضه للنقاشات الدائرة حول أهمية صون الخير المشترك أوما يسميه بـ"الخير العام" أو "البصيرة الاجتماعية". وهو موضوع يقع في حدود تماس السياسي والأخلاقي والاجتماعي، وما يتعلق بأطروحة "الحكم الراشد" والنقاشات بين العلمانيين والمتدينين وبين الليبيراليين والاجتماعيين. انظر: أميتاي إتزيوني، تر: ندى السيد، **الخير العام، إشكالية الفرد والمجتمع في العصر الحديث**، دار الساقي، بيروت، بالاشتراك مع مركز البابطين للترجمة، الكويت، ط1، 2005م، صص13-16.

167- Lire Plus in: Zaki Laidi, « **Le Politique, Va-t-il Mourir?**», Conférence Audio sur Internet.

إن الدولة هي الدولة في القديم والحديث -مع فوارق بالطبع في تعامل الناس معها وتحركهم فيها- من حيث كونها إطارا للاجتماع السياسي البشري يجمعهم في إطار يعبرون فيه عن تحضرهم النسبي وفق مبدأ منح الاحتكار الشرعي لاستخدام العنف. ومن ثمة فإن العبارة غير الدستورية، وغير الواقعية، "الإسلام دين الدولة"، التي يأبى كثير -من السياسيين وفئة هامة من الشعوب العربية والإفريقية الإسلامية - أن يستهلوا بها مواد دساتيرهم غير المطبقة إلا فيما نذر، والتي جاءت في المادة الثانية من الدساتير الوطنية الحديثة...تثير السخرية وتعبر عن استهزاء بروح القانون الدستوري. إذ أنى وكيف يكون للدولة دين؟؟. والحال أن الدين تعتنقه سلطات وشعب الدولة وليس الدولة كشخصية معنوية اعتبارية عالمية الجوهر. فالدولة في الجوهر ليس لها دين إنها مجموعة أجهزة لشخصية معنوية قانونية سياسية سيدة، تعبر عن إرادة من يسكنها، فهي أحيانا دولة ذات أغلبية إسلامية وأخرى ذات أغلبية علمانية وأخرى مسيحية أو يهودية أو كونفوشيوسية أو غيرها. ولذلك فحري أن تصاغ بالشكل التالي: "الإسلام هو ديانة أغلبية الشعب الفلاني." وإن شئنا أن نكون متسامحين تجاه الآخر أن نضيف عبارة "...مع احترام حرية التدين بغيره من الأديان والأيديولوجيات".وإن جئنا إلى الواقع، سنجد أن تلك المادة الثانية الشهيرة تقوم بوظيفة تزييف الواقع والتلاعب بالوعي الجماهيري ؛ حيث أنها ليست سوى قناعا يقنع واقع الديكتاتورية، تحت مسمى "النظام الجمهوري" و"الدولة المدنية"، وغيرها من المصطلحات التي تلوكها فئة من النخب والاتجاهات الفكرية السياسية الحداثية المشوهة ؛ بالضبط، كما أن هو مسمى "الدولة الإسلامية"، الذي ليس سوى قناعا يقنع ممارسات ليبيرالية استغلالية إمبريالية معينة تلوكها فئة من النخب والاتجاهات الفكرية السياسية الإسلاموية المشوهة.

ولذلك الأفضل من الزاوية الموضوعية والعلمية تلافي إلصاق أي دين بأي دولة. وهذا ليس معناه فصل الدين عن الدولة. فمهما كان التداخل إلا أن الدولة تظل هي الدولة والدين يظل هو الدين، وبينهما السلطات العمومية الممثلة للشعب في دولة ما. ومن هنا نخلص إلى حقيقة موضوعية، أن الدولة كيان لاديني في الجوهر ؛ أي بمعنى أنه كيان حيادي، نزّاع إلى احتكار العنف الشرعي، حتى لا تطوح الفوضى بالكيان الدولتي والمجتمعي برمتهما. وإذا ما أخذت أمة ما بنظام الحكم الديمقراطي الذي يقف على مسافة واحدة من الأديان كلها، وإن حل الاقتراب من أحدها فبمقدار ما بشرط عدم المساس بمبدأ عدم الإكراه في الدين، ويمكن من حفظ الدين والإنسان والأمة والدولة معا. فإنها سوف تتجاوز حالة الفوضى بمعناها الهوبزي واللوكي. لأن النظم الديمقراطية -حسب مهدي مظفري - وفق المسلمة الكانطية سلامية لا عنفية، على عكس ما تذهب إليه المسلمتان الهوبزية واللوكية، ". فالفوضى بين نظم "ديمقراطية" تختلف -في مستوى عملها، وشبكاتها الاتصالية ونتائجها- عن الفوضى الـ"مختلطة"، أي عن تلك التي تقوم بين الدول الديمقراطية والدول غير الديمقراطية."[168]

إن "الدين هو "مجموع القيم والمبادئ والشرائع، التي نصت عليها نصوص متسامية تتميز بقدر كبير من المطلقية. أما "التدين فهو تلك الفهوم والسلوكيات البشرية النسبية التي من خلالها يجسد شعب وسلطات عمومية سلوكهما الديني. ومنه فإن ما يتداخل مع الدين هو السياسة، وليست الدولة. مع ضرورة التمييز الوظيفي لا الفصل المطلق بين الدين والسياسة، أثناء ممارسة التفكير والسياسة العملية، ومنه ضرورة فض

---

[168]- Mehdi Mozaffari, «**Pour un Standard Global de Civilisation: Le Triangle Ethique, Droit et Politique, (Approche Théorique)**», [en ligne], Mis à Jour le 30 Mars 2001, Consulté le 16 Mai 2004, in: www.diplomatie.gouv.fr/actions-france_830/.../fd001356.pdf

الاشتباك بينهما ؛ كما بيناه في مداخلة سابقة، بعنوان[169]: "إشكالية مراعاة المقامات الثلاثة في التفكير والممارسة: الأخلاق-العلم-السياسة"، حتى لا تتحول الجماعات السياسية الوطنية في ظل انسيابية الحالة العولمية المتنامية، إلى حالة احترابات واقتتالات أهلية داخلية، لا يستفيد منها إلا المركبات الصناعية العسكرية للقوى المتنافسة على القيادة الدولية. ومنه، ضرورة القطع عربيا وإسلاميا، مع النقاشات البيزنطية التي تملأ الساحات الفكرية والسياسية والإعلامية العربية الإسلامية، خاصة في البلدان المنتقلة حاليا ديمقراطيا، والتي تذكرنا بالنقاشات البيزنطية التي عرفتها الجزائر بعيد أحداث أكتوبر 1988-1992م.

إننا نؤكد على ضرورة التمييز بين الدين والتدين. فـ"الدين" هو المثال الإنساني كما ينشده المصدر الإلهي مهما كانت صحته وحجيته لدينا. فـ"الدين" من خلال المثال القرآني أو الإنجيلي أو التوراتي أو الكونفوشيوسي أو غيره هو تلك النصوص المقدسة والمتطلعة لبناء الإنسان الكامل، مع ضرورة التمييز بين قطعيات نصوصه وظنياته ؛ ولكن "التدين"، هو تنزيل لـ"الدين" في عالم البشر، في عالم النسبي والتاريخي المتغير دائما. ولذلك كان ولا يزال "التدين" حالة ديناميكية، متعددة الأطوار والأنواع والمستويات ؛ إذ هو حسب الدكتور المصري محمد عبد الفتاح المهدي[170] أستاذ الطب النفسي، تدين جوهري ومعرفي وانتقامي ونفعي- مصلحي وأصيل...الخ.

والواقع التاريخي ماضيا وحاضرا يشهد، أن من يستخدم أجهزة الدولة لتبرير سطوة أنصار دين معين على غيرهم هو من يخلط الأمور، ويفسد الدين والسياسة والدولة معا، خاصة في ظل مجتمعات متحولة نحو التصنيع أو متأثرة بالمنطق الصناعي الحداثي.

ومهما تكن أطروحة القائلين بعلاقة السياسة بالدين عموما وعلاقة الدين بالسياسة، وتحديدا بين الإسلام والسياسة، فإن نؤكد أن الدمج الكلي مشوه لكيهما وادعاء الفصل التام لا يمكن أن يتساوق مع منطق السلوك البشري الذي يتميز بأبعاده المركبة، فضلا عن أن يتساوق مع الدين الإسلامي الذي هو بالتعريف والجوهر مكافئ لطبيعة البشرية باعتبارها "وحدة ثنائية القطب" بتعبير الدكتور علي عزت بيغوفيتش في كتابه: "الإسلام بين الشرق والغرب". ألم يذكر جون جاك روسو في كتابه العقد الاجتماعي قانونا تاريخيا وجيها يخص هذه العلاقة قائلا:" منذ فجر تاريخ البشرية، كانت السياسة إما وسيلة للدين، أو الدين وسيلة للسياسة"[171] ؛ أي أنه كان الدين والسياسة أحدهما يستتبع الآخر.

3-2)-إخفاق نمط التنظيم المركزي الجامد للدول المغاربية-الساحلية

في هذا الصد نثير إشكالية ومشكلة نمط تنظيم المؤسسات الإدارية-السياسية-التنموية العمومية على النمط المركزي الذي انتهجته النخب السياسية-الإدارية-

---

[169]- حجاج قاسم، **إشكالية مراعاة المقامات الثلاثة في الفكر والممارسة**، محاضرة محررة ومقدمة في تظاهرة ثقافية من تنظيم مكتبة بيت الحكمة بغرداية، تحت إدارة الأستاذ يحي. يوسف عبونة، صائفة 2008م، المحاضرة بصدد النشر في كتاب. وما سميناه " **المقامات الثلاثة**" هي: أ)– **مقام الأخلقة والدعوة والأدلجة** ؛ب)– **مقام السياسة وتدبير شؤون الناس والمدينة والدولة والعلاقات بين الدول** ؛ ج)– **مقام العلم والتفقه والتفكر والاستشكال المفتوح**.

[170]- محمد عبد الفتاح المهدي، **سيكولوجية الدين والتدين**، البيطاش سنتر للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2002، ص103-112.

[171]- Jean-Jacques Rousseau, **Du Contrat Social**, 3ème édition, éd. ENAG, Alger, 2000, p52.

الأمنية الحاكمة في الدول المغاربية والساحلية، متأثرة بالنموذج الفرنسي والروسي، منذ الاستقلالات الوطنية ؛ والذي ثبت بالدليل من التجربة الستينية والخمسينية، محدوديته ولا فعاليته ولا ديمقراطيته ولا تماشيه مع مقتضيات الاستجابة لزيادة الوعي والتعليم والتسييس المجتمعي المتزايد للإنسان والمواطن العادي.

للتذكير فإن الناظر إلى تغيرات الخرائط الجغرافيا السياسية للمنطقة المغاربية والساحلية عبر القرون الوسطى إلى الحديثة والمعاصرة، يكتشف كيف أن بعض الحدود فيها أرسخ من الجبال وأعمق من البحار وأن بعضها الآخر لا يكاد يصمد أمام منطق المحددات الأساسية للاجتماع الإنساني الشمال إفريقي المغاربي والساحلي، والمتمثل في منطق التاريخ والجغرافيا والثقافة والحضارة.

فمثلا نجد أن تاريخ الجغرافيا السياسية لتلك، وبالذات ما أصبح متضمنا منذ الاستقلالات الوطنية الحديثة، ضمن خرائط الدول المعاصرة الموروثة عن التقسيمات الاستعمارية، والحروب التحريرية، خاصة المناطق المحاذية الضفتين الجنوبية والشمالية لمنطقة الساحل الإفريقي، طالما اعتبرت مناطق امتداد للسلطات المتعاقبة على الشريط الساحلي، بينما لم يعرف سكانها الحضريين والرحل مفهوم الدولة المركزية، بل عرفت نظما شبيهة بنظام "الدولة-المدينة"، الذي عرفه مثلا تاريخ ممالك دارفور، مملكة بني جلاب بنقوسة وحواضر مزاب واد ريغ وتوات وغيرها...

... فضلا عن ما عرفته لاحقا من نظم مختلفة من الإدارة السياسية، تميزت بنسب معتبرة من المرونة والتعاقدية والاستقلالية واللامركزية في علاقتها بالمراكز الحاكمة المتعاقبة على المنطقة، كما هو الأمر بالنسبة للمناطق الشمالية والشمالية الشرقية للسودان والمناطق الشمالية لتشاد والنيجر والمالي، في علاقتها بالمناطق الجنوبية حيث مراكز الحكم الزنجي. ولكنها منذ الاستقلال الوطني -وعبر ما سمي بالإصلاحات الإدارية-السياسية، المتكررة- كرست غلبة المركز على الأطراف أو كرست غلبة التل على الصحراء (الشمال على الجنوب) أو كرست غلبة الأبيض المتوسطي على الملون الصحراوي والزنجي الإفريقي أو العكس أو كرست غلبة العربي على الأمازيغي أو الزنجي على العربي والأمازيغي(الأبيض المتوسطي) أو كرست غلبة الإداري المعين على السياسي المنتخب أو كرست غلبة العسكري على المدني، حيث أن النمط العسكري للحكم لا يمت بصلة للنمط الديمقراطي للحكم...

حدث ويحدث ذلك كله في ظل ضعف المردود الشعبي لمجموعة من المحاولات التكتيكية لبناء حالة تكاملية عابرة للحدود الموروثة عن الاستعمار وقرون الانحطاط الحضاري في المنطقتين منذ القرن الخامس عشر الميلادي ؛ مع استمرار "حالة الترابط المتناقض" الثقافي والمصالحي بين النخب المغاربية والساحلية الحاكمة والنخب اليسارية واليمينية المتداولة على الحكم في المراكز الاستعمارية الأوروبية السابقة.

... ونظرا لكل ذلك أصبحت المناطق المختلفة تعاني من تفشي الرشوة والفساد والمظالم المتعددة الأشكال... حيث أضحت الإدارات المحلية الجزائرية مثلا، ممثلة في سلوكيات مسؤوليها التنفيذيين الرئيسيين المعينين مركزيا: كالولاة، والقيادات الأمنية والقضاة والأمناء العامين للولايات والبلديات ورؤساء الدوائر، أصبحت شبيهة في أدائها، في ظل اقتصاديات ريعية تصدر منتجات أولية في الغالب وفي ظل تنظيم إداري مركزي هرمي جامد... أضحت تتميز بسمات نوعية متخلفة ميزت العلاقة الإقطاعية التي طالما سادت بين سلطة الباب العالي العثماني وولاته وقادة جيوشه وإداراته في بلدان المشرق والمغرب المرتبطة مباشرة أو بشكل غير مباشر بنمط الحكم العثماني(نظام البايات والدايات في الجزائر مثلا).

ومنه يصبح من الضرورة الحيوية الانتقال -خلال تحرير الدساتير الجديدة- إلى نمط المؤسسات العمومية الخاضعة للإرادة والسيادة الشعبية، أي إلى نمط الانتخاب المباشرة شعبيا للولاة أو المحافظين وبالنسبة للحالة الجزائرية والتونسية مثلا- الإلغاء التام لمؤسسة الدائرة والمعتمدية، وإلحاق جميع مصالحها وموظفيها بمؤسسة البلدية، لدعمها بالخبرات والتجهيزات والمقرات، لتمكينها من الاستقلال الفعلي في أدائها الإداري والتنموي والسياسي، مع تشكيل برلمانات جهوية تخول صلاحيات واسعة في التشريع والتنظيم والمساءلة والمراقبة لسكان ونخب المناطق، كل ذلك لتحرير القوى الاجتماعية والمنظماتية المحلية من هيمنة الأجهزة الإدارية والأمنية العمومية المركزية، التي حلت محل المجتمعات المحلية مصادرة استقلاليتها وحرياتها، وأضحت مجموعات نفعية تسهر أكثر على قضاء مصالح مجتمع أقلية مستأثرة بالريع دون أي رقيب أو حسيب.

ولا يمكن أن يتم ذلك الانتقال البنيوي التحرري إلا بالتوازي مع وضع أسس الانتقال التدريجي المفكر فيه، نحو نظام اقتصاد غير ريعي وتنظيم دولتي غير الممركز ولم لا فيدرالي، على غير ما هو سائد حاليا. إن التنمية الوطنية كالديمقراطية الوطنية لا يمكن إنجازها على المستوى الوطني إلا على أساس التنمية والديمقراطية المحليين.[172]

2-4)-غلبة نمط الحكم بـ(...) والتحاكم إلى "قانون القوة لا بقوة القانون":

كما نثير في هذا السياق التشريحي للأسباب الهيكلية لهزات البنيوية النسقية الوطنية في المنطقتين المغاربية والساحلية، إشكالية ومشكلة الأزمة البنيوية للحالة الدولتية والمجتمعية، منظورا إليها من زاوية طبيعية وفعالية مرجعية وآليات الضبط أو الرقابة الاجتماعية السائدة، التي تعاني أزمة هيكلية في الذهنية والمؤسسات. فالإنسان المعاصر في تلك الدول، أضحى فيما يتعلق بعلاقته بالمجال العام، أي بالدولة، غير قابل ولا مستعد للقبول للتحاكم والتقيد والالتزام الفعلي لا الخطابي، لا بآلية الشرع ولا بالأخلاق ولا بالقانون ولا بالعرف...[173]

وإن المواطن -عفوا الفرد- أضحى يتحاكم أكثر إلى قانون القوة الغاشمة، منه إلى قانون القوة القانونية المستنيرة، منذ أن عاصر تجربة الاحتلال الاستيطاني العسكري الأوربي الغاشم طيلة حوالي 130 سنة ؛ إلى أن انتقل إلى تجارب الحكم الاستبدادي طيلة الخمسين أو الستين سنة الأخيرة، وفق معادلة غلبة العسكري على المدني، في أولوية قيادة الشعب شعوب المنطقة قيادة ديمقراطية حقة، أي وفق الشرعية الشعبية لا شرعية القوة والغلبة وقيادة الأمر الواقع، لا غلبة النزعة الثورية غير المنتخبة ؛ وتحت تأثير انعدام ثقافة "الدولة كخير وتراث مشترك لجميع المواطنين بلا استثناء أو تمييز أو إقصاء أو استبعاد أو استعباد".

172- حجاج قاسم، "**مقدمات نحو "ربيع جزائري" حقيقي ومستدام**"، حلقة أولى لدراسة منشورة في موقع: **نظرة جزائرية**، [في الأنترنت]، تاريخ آخر تعديل: 15 جويلية 2012م. تاريخ الاطلاع: 14 فيفري 2013م.
http://algerian-vision.com/2012/07/15/

173- حجاج قاسم، "**رؤية في أزمة العرف الاجتماعي في مزاب والجزائر، في ظل العولمة الراهنة، مدخل نظري وطرح أولي للإشكالية**"، محاضرة في ندوة مشتركة مع الدكتور صالح بوبكر والأستاذ رشوم مصطفى، بعنوان: "**العرف الاجتماعي، فعاليته، أبعاده وتطوراته**"، ألقيت في فعاليات **اللقاء العلمي السنوي للجمعية العلمية المسورية البكرية الولائية**، ببلدية بريان، ولاية غرداية، أوت 2005م.

إن من سخريات الأقدار مثلا أن تكون محاولة تأسيس "دولة الصحراء الغربية" مثلا، كما تصورها بناتها الأوائل جمهورية إقصائية منذ فجر ميلادها؟؟. فهي في إعلانها "جمهورية عربية صحراوية ديمقرطية"، لا تعبر مثلا -من حيث أبعاد هوية الجماعة السكانية التي تنشد تحريرها من العلاقة غير السوية بالمملكة المغربية- عن حالة تضمينية سلامية محتضرة مستقبلا، بل هي حالة إقصائية صراعية بامتياز، حيث أنها تعلي من بعد العروبة على حساب بعد الأمازيغية ؛ تماما كما فعل فئة من بناة الجزائر وليبيا ومالي والنيجر وموريتانيا والمغرب مثلا، ولكنهم استيقظوا ذات يوم على واقع التنوع الإثني واللغوي والثقافي، الذي لم ولن تمحوه من الوجود "خداع الأفكار الكبرى" – بتعبير علي حرب- وتهافت الخطابات الأيديولوجية الحداثية التلفيقية، المشوهة، الإقصائية، الاختزالية، الأحادية، التنميطية، التسلطية، اللا ديمقراطية. وهي في النهاية لن تمحو ذلك الواقع المجتمعي البنيوي الراسخ رسوخ الجبال، ما دامت الدول المتعاقبة، التي دالت عبر القرون القديمة والوسيطة والحديثة، لم تقدر على ذلك.

المجتمع وأزمة التعارض بين أدوات الضبط الاجتماعي

- الوضعية الحالية: هيمنة قانون القوة لا قوة القانون

وهنا، نؤكد على ضرورة إيلاء الاهتمام الاستراتيجي للتنمية السياسية القائمة على المواطنة في الممارسة السياسية والمدنية والقطع مع معادلة الممارسة السياسية الإقطاعية القائمة على أساس منطق(الراعي-الرعية) و(النخبة الحاكمة والغاشي أو الرعاع المحكوم). ومنه ضرورة التوقي من مزالق الخلط بين العلمي والدعوي الأخلاقي والسياسي عندما نمارس الفكر والعمل الاجتماعي العام. وبالتالي تزداد الأهمية المستقبلية لإقامة "الديمقراطية باعتبارها الحكومة من خلال النقاش العام والمفتوح" بتعبير الفيلسوف الأمريكي المعاصر طوماس ناغال/Thomas Nagel ؛ ما يحول دون سيادة أجواء سياسية اجتماعية نفسية يغلب عليها منطق الخوف والإرهاب والحرمان من الأمن وحقوق الإنسان والمواطنة والتضييق على ممارسة الحريات الشكلية(المؤسسية) والفعلية أيضا.

كما نؤكد على أهمية الفصل الحقيقي والمرن بين السلطات كآلية دستورية قانونية إدارية سياسية،بما يعكس حقائق الواقع الاقتصادي-الاجتماعي، المرتبط بالحضارة الصناعية وبل بالواقع الحضاري ما بعد الصناعي، وما يفرضه من الإقرار بحالة الاعتماد المتبادل ومنه الإقرار بحقيقة التخصص الوظيفي في المجتمع أو الدولة، وليس مجرد فصل شكلي فوقي خارجي قشري، سرعان ما تقوضه الاختلالات البنيوية السائدة في المجتمع والدولة والموروثة عن حالة مميزة لبنية المجتمعات والدول الزراعية الإقطاعية.

ومنه ما شهدناه ونشهده من تكرار الهزات الأمنية الداخلية، من عقد إلى آخر في المنطقتين المغاربية والساحلية، فضلا عن اعتماد أسلوب إدارة شؤون البلاد والعباد - أي الشأن العام- بالخوف والتخويف والتعذيب والنفي والإفراط في اللجوء السلطوي - المرتبط بلعبة القوى الصناعية الشرقية والغربية المتنافسة والمتصارعة - إلى الأدوات والأجهزة القهرية للحكم والإدارة بالعنف ؛ ومنه تنامي أشكال العنف الدامي وغير الدامي، عبر تاريخ العقود الخمس أو الستة من العمر القصير للاستقلالات الوطنية المغاربية الساحلية. ومنه، حقيقة معاناة الشعوب والدول المغاربية والساحلية منذ عقود من حالة العنف الهيكلي الداخلي، الذي ما يفتأ يبشر المنطقين بسيناريوهات أمنية متشائمة، مع سعي القوى الصناعية الكبرى الكلاسيكية والصاعدة، في ظل أزمة اقتصادية وسياسية وأخلاقية نسقية للعولمة الأخيرة، لجر شعوب المنطقتين إلى المزيد من الهشاشة في ظل العنف الهيكلي المميز للعلاقات الدولية المعولمة القائمة دوما على منطق القوة والمصلحة. ومنه منطق فرق تسد وتصدير الأزمات وتكريس التبعية الهيكلية للمراكز الصناعية القديمة والجديدة.

إن الأزمة الأمنية الهيكلية الشاملة التي تعانيها شعوب ودول المنطقتين المغاربية والساحلية، تتغذى أساسا من العنف الهيكلي أو اللا سلام الهيكلي القائم منذ الاستقلالات الوطنية ؛ "سلام سلبي"، لا يبدو أنه بصدد الرحيل، كما تطالب بعض القوى حاليا لأنظمتها بالرحيل. فالتقارير الدولية والإقليمية حول الأسباب الهيكلية للأمن الإقليمي في المناطق المعنية، تعكسها أساسا إحصاءات التنمية البشرية والاقتصادية والسياسية والحوكمية. إحصاءات تؤكد أن سنوات الاستقلالات الوطنية مغاربيا وساحليا لم تكن سلامية إلا بالمعنى السلبي للكلمة...

2-5)-دوامة العنف الهيكلي داخل وبين دول المنطقة المغاربية-الساحلية والفشل في بناء حالة السلام الإيجابي:

ومنه نؤكد على أهمية الإفادة الفكرية والعملية من مساهمة باحث العلاقات الدولية الألماني المعاصر دييتر سانغهاس، باحث قضايا السلام الوطني والدولي ؛ الذي نقد التعريف السلبي المتداول لمفهوم "السلام السلبي"، الذي وضعه جوهان غالتونغ، قاصدا به: "غياب الحرب". وتطرق مُكمِّلا أعمال غالتونغ، إلى فكرة العنف الهيكلي في

المجتمعات المعاصرة. وقد أضاف إلى تعريف غالتونغ للسلام، تعريفا آخر عُرف بمصطلح "السلام الإيجابي"، والذي لا يتحقق حسب سنغهاس إلا بفضل إقامة العدالة الاجتماعية. ففكرة "السلام الإيجابي" تعني " أن السلم المستدام، لا يعني غياب العنف الفردي والمباشر، إنما يعني أيضا غياب أشكال من العنف الهيكلي" ؛ إن "السلام الإيجابي"، بهذا المعنى مرادف للعدالة الاجتماعية والأمن الإنساني والاستقرار الهيكلي. إنه يمكننا أن نتحدث عن السلم عندما يمكن لأعضاء مجتمع ما أن يلبوا حاجاتهم الأساسية المادية والثقافية ؛ لذلك لابد من دعم عملية التغيير الاجتماعي والاقتصادي والسياسي في أكثر من مستوى." كما أنه لابد من تحقيق الانتقال من اقتصاديات ريعية مرتكزة على تصدير المواد الطبيعية الخام إلى اقتصاديات ما بعد صناعية تحقق التنمية المستدامة، متجاوزة مفاسد الاقتصاديات الصناعية الآفلة.

ففي سنة 1994م، وضع سانغهاس في كتابه:"إلى أين ينحرف العالم؟/ Où Dérive Le Monde?"، ما سماه بـ: "الكتلة السداسية للحضارة/ L'Hexagone de Civilisation"؛ والكفيل بشروطه الستة بتحقيق سيرورة تغيير حضارية تضمن الاستقرار والسلام السياسي والاجتماعي المستدام، على مستوى الدولة الوطنية. أما الهدف من صوغ تلك الكتلة السداسية للحضارة، فهي تحقيق حالة الاعتماد المتبادل بين الشعوب والتحكم في سلوكات بعضها خلال أوضاع النزاع.

وبرغم عدم استهداف سانغهاس بنموذجه السلامي الحضاري، اقتراح حل لإشكالية النزاعات الدولية بشكل مباشر، بل وضعه ليكون قابلا للتجسيد في إطار الحيز الحضاري المحدود بإقليم الدولة الوطنية ؛ لذلك سمينا نموذجه بـ"النموذج المعياري الوطني للحضارة" ؛ متقاطع -ولو جزئيا- مع أطروحة مظفري– المتأثرة بأطروحة جون راولز- في أن الدول ذات النظم الديمقراطية هي الأقدر على صوغ "النموذج المعياري الكوكبي للحضارة"، من حيث أن نموذج سانغهاس يركز على مجموعة من الشروط الكفيلة بتحقيق ذلك الهدف السلامي الحضاري المشروط بتوفر شروط المواطنة ودولة القانون والمشاركة الديمقراطية وحل النزاعات الداخلية بالطرق السلمية، وهي شروط لا تتوفر حاليا في رؤية مهدي مظفري عند صوغه ل"النموذج المعياري الكوكبي للحضارة"، إلا في البلدان الديمقراطية الغربية.

ولإخراج المجتمعات المعاصرة من حالة الاحتراب الثقافي الداخلي، الناتجة عن ديناميكية التحديث الصناعي والرأسمالي العالمية، كان اقتراح سنغهاس لـ"الكتلة السداسية للحضارة"، كنموذج معياري وطني لبناء مجتمعات وطنية متحضرة، منطلقا في صوغ تلك الأطروحة -على غرار عدة باحثين، أمارتيا سان وجون راولز ومهدي مظفري- من التراث السياسي الكانطي، من كتاب "السلام الدائم" الصادر سنة 1795م، من ذلك المشروع السلامي الدولي بين القوى الديمقراطية المعتدلة، المؤمن بأن حالة الفوضى والحرب ليست هي بالضرورة حالة الطبيعة الأولى للبشر ؛ ومنه وفي سياق العلاقات الدولية المعولمة المعاصرة كرس سنغهاس حياته العلمية للبحث عن الشروط الكفيلة بإقامة حالة من السلام الوطني(الداخلي)، تمكن بدورها من إحلال حالة من السلام الدولي(الخارجي).

ومن هنا نورد تعريفا مركزا وموجزا بالشروط الستة المتكاملة والمتعاضدة التي صاغها سنغهاس ضمن "الكتلة السداسية للحضارة"، علها تدلنا فيما يستقبلنا من بناء وطني خلال الخمسين سنة القادمة- على معالم بناء دولة وطنية يعيش فيها الشعب الجزائري حالة من الاسلام الإيجابي والاجتماع المتحضر الراقي، بدل حالة التنابذ الداخلي الذي تتجدد فيه

باستمرار دورات العنف الجسماني والهيكلي على مدى الخمسين سنة المنقضية من استقلالنا الوطني. وهي على الترتيب السنغهاسي، كما هي ملخصة في الشكل التالي[174]:
وهذا تلخيص لفحوى هذه الأطروحة المهمة التي طالما تجاهلتها الأوساط الأكاديمية والسياسية والإعلامية وهي أطروحة الصدام داخل الحضارات والتي تفسر أبعادا هامة لحالة اللا سلام الداخلي في أكثر

[174]- Dieter Senghaas, «**Is There Any Future For Peace?**», in: ZurDebatte,(The Periodical of the Catholic Academy in Bavaria), 7/2006, pp21-23,
in: http://www.kath-akademie-bayern.de/contentserv/www.katholische.de/index.php?storyID=42

نموذج الباحث الألماني المعاصر
ديتر سنغهاس عن:
الكتلة السداسية للبناء الحضاري

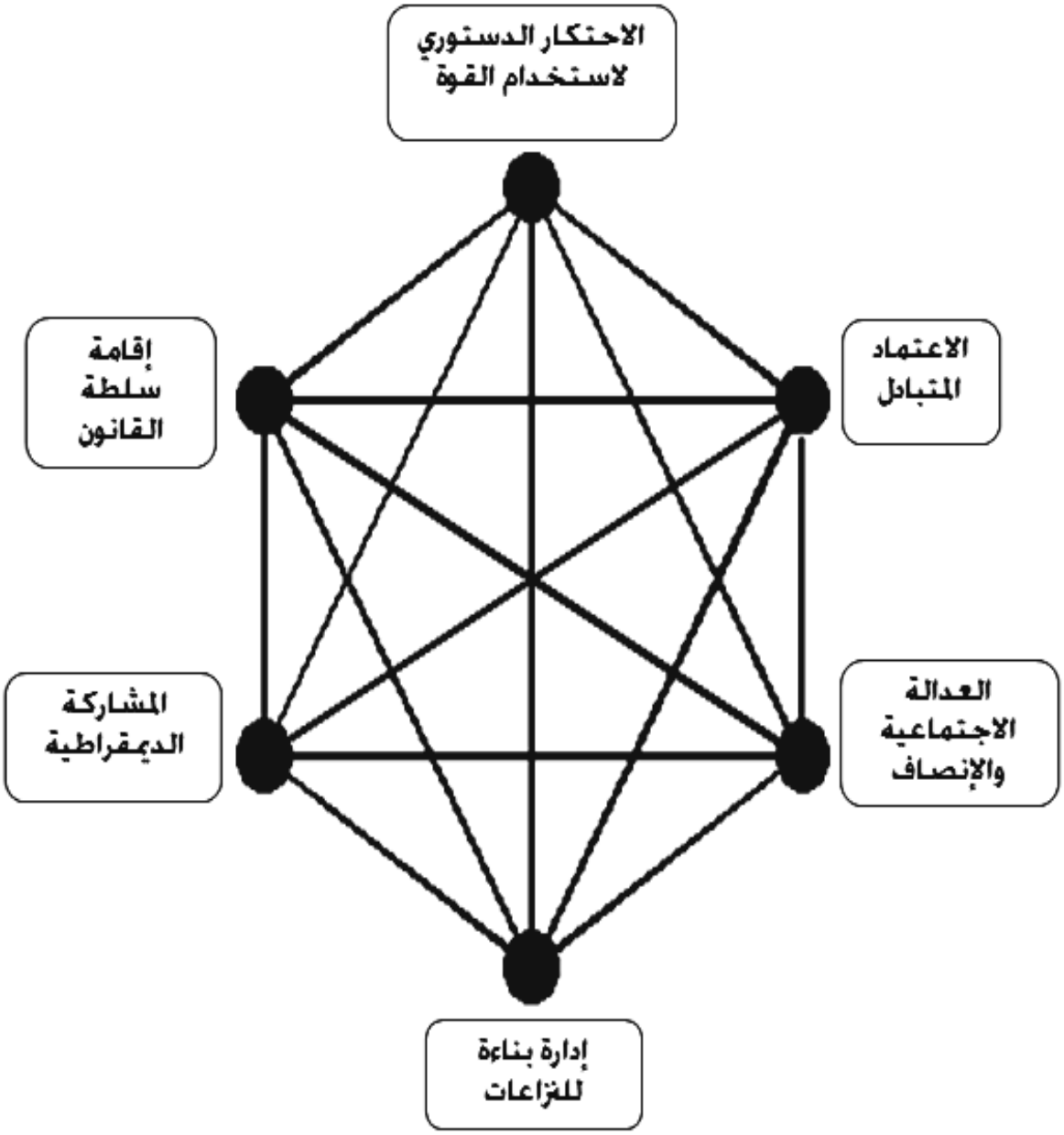

الشكل الرابع والعشرون: المصدر:

In: Dieter Senghaas, **How To Cope With Pluralization?, Studies On Modern Cultural Conflicts**, InIIs-Arbeitspapier Nr. 6/97, English Version, Institut For Interculturels and International Studies(IIIS), Bremen University. p15.

من منطقة من العالم المعاصر:
أولا: الاحتكار الشرعي لاستخدام القوة العنفية: أي إزالة الطابع الشخصي لاستعمال القوة إلا بإذن دستوري، قانوني وتفويض شعبي وتحت إشراف قضائي مستقل، بمعنى ضرورة قيام السلطة العمومية بعملية نزع السلاح من يد المواطنين، حتى لا توجد إمكانية أبداً لنشوب حرب أهلية. وهي فكرة نظّر لها المفكر ماكس فيبر سابقا ؛
ثانيا: سيادة القانون في إطار ديمقراطية دستورية: يضمن المراقبة القانونية للاحتكار الشرعي للقوة من دون استخدامها لإقامة نظام استبدادي ظالم مطلق ؛ وبذلك يتم إرساء الدعائم الدستورية القانونية لسلوك الفاعلين مواطنين وحكومة، وقطع دابر سيادة قانون القوة والممارسات الاستبدادية ؛ لذلك اعتبر دور القضاء
المستقل حقا، شرطا هاما في هذا الصدد، حيث يكون عليه أن يحمي المواطن من الدولة أو بالأحرى الحكومة على أن تستكمل العدالة القانونية بالعدالة الاجتماعية (الديمقراطية التوزيعية) ؛
ثالثا: الاعتماد المتبادل والتحكم في المشاعر: فبالنظر للطبيعة التعددية المعقدة المتميزة بطابع الاعتماد المتبادل بين مكونات المجتمعات المعاصرة وبالنظر للأدوار العديدة التي يمارسها الناس المعاصرون، فإنه لا محالة تظهر ولاءات متعارضة، فضلا عن مطالب خاصة، ولذلك ينبغي تعويد الناس على انتهاج سلوك التسامح والتحكم العقلاني في العواطف لتلافي النزاعات، خاصة وأن معظم المجتمعات المعاصرة تعيش -ما كانت تعيشه المجتمعات الأوروبية الصناعية الأولى- نزاعات بين الهويات الثقافية التقليدية والحديثة، وتسييسا متزايد للهويات والأفكار والمصالح، كنتيجة حتمية طبيعية عن صعوبات الانتقال التحديثي الجاري داخل كل المجتمعات على أكثر من صعيد ؛ ومنه، صوغ ديبتر سانغهاس لأطروحته حول "الصدام داخل الحضارات، وحتمية التفاهم بين الثقافات".
وفي هذا الصدد يشير الباحث بوزيدار قاجو سيكوليك/Bozidar Gajo Sekulic، إلى أن "من الضروري للمجتمع أن يتسامى في مشاعره، وذلك عبر الرقابة الذاتية، التحكم الذاتي، والانضباط الذاتي".
ورغم أن هذه الفكرة صعبة المنال، لأنها تتطلب منع الاستخدام الشخصي للعنف، والتحلي بثقافة التسامح وانتهاج استراتيجيات تعايش اجتماعية-سياسية تقوم على منطق وسياسة "التعايش-التنافسي" لا منطق وسياسة "التنافس- الصراعي"؛ وانتهاج أساليب التسوية والإدارة السلمية للخلافات، مع العمل على تفتيت النزاعات والاعتدال في السلوك ؛ إلا أنها فكرة ممكنة التحقق، بما أن الإنسان مرتبط بالآخرين في حالة اعتماد المتبادل ما يجعله يتحكم في مشاعره. إنها في الجوهر سيرورة سلامية مزدوجة الأبعاد، لأنها واعية ولاواعية(شعورية ولاشعورية).
رابعا: المشاركة الديمقراطية: إنه لا وجود فعلي –حسب سنغهاس- لشرط دولة قانون حقيقية من دون هذا الشرط، كما أن شرط التحكم في المشاعر يكون أيسر عندما يكون الأفراد مواطنين مشاركين ؛ بمعنى إشراك المواطنين في الانتخابات واتخاذ القرارات، لأنه من دون ذلك لن يمتثلوا بطاعة القوانين المشرعة، كما ينبغي كسب ثقة السكان عبر ضمان المساواة في الحقوق، من أجل الامتثال للقواعد القانونية المتعلقة به ؛
ويعزو سنغهاس الحاجة الملحة للمشاركة السياسية الديمقراطية إلى سيرورة إعادة هيكلة مجتمعات العالم التي من أهم انعكاساتها الاجتماعي-السياسي ؛ أولا: زيادة الإلحاح على المشاركة السياسية، وثانيا: ازدياد درجات الاعتماد المتبادل، حيث تسارع انخفاض نسبة المجتمعات المكتفية بذاتها في العقود الماضية، مما فرض على الأفراد والمجتمعات تعميق الاهتمام بالسياسة وبما يدور في الخارج. وعليه، فإن

"زيادة التسييس" برأي سنغهاس هي ملمح أساسي لا مناص عنه من ملامح التحديث الاجتماعي، ويختلف تماما عما كان سائدا في المجتمعات التقليدية، حيث كان بإمكان تلك المجتمعات التعايش مع سمات التهميش السياسي للأفراد أو إهمالهم لما يدور حولهم؛ حيث أن زيادة نسبة التعليم، فضلا عن الاطلاع الإعلامي والوفرة المعلوماتية، قد جعل المواطن العادي أكثر مطلبية سياسيا وإلحاحا في ترشيد الحكم ومكافحة الفساد.

ولذلك فإن المشاركة الديمقراطية -حسب سنغهاس- تقوم بثلاث وظائف تزيد من أهميتها في تقوية النموذج المعياري الوطني للحضارة: فهي أولا، في ذاتها هامة: لأنها تمكن جميع المصالح من التعبير عن نفسها، وتقوي فرص السلام الداخلي ؛ كما أنها هامة ثانيا: للمراقبة السلطة الذي هو من صميمها ؛ وهي ثالثا هامة: لأنها تمنح الشرعية للقيادات الحاكمة. بالفعل، كما بينه روسو في كتابه "العقد الاجتماعي"، من خلال قوله إن " القوة لا تكون شرعية على المدى الطويل، إلا إذا خضعت للقوانين." ؛

خامسا: العدالة الاجتماعية: ويعني ضمان حكم قضائي عادل صادر عن قضاء محايد مستقل، كلما حدث تجاوز قانوني، مع الأخذ في الاعتبار الحاجات الأساسية لكل شخص. ولا تتحقق العدالة الاجتماعية -حسب سنغهاس- إلا بتلافي اللامساواة الفاضحة جدا، وذلك بأخذ الاعتبار لقاعدة في الحياة السياسية التعددية، بالميل إلى إعمال مبدأ تكافؤ الفرص، كضرورة مطلوبة بقوة خاصة في ظل عولمة النظام الرأسمالي الذي يتميز بديناميكيات كامنة تنتج باستمرار عدم المساواة، ولأنه يفترض القبول باسم مبدأ الحرية، باللامساواة النسبية ؛ ومنه ضرورة أن يعمل النظام السياسي الليبيرالي على مراعاة مبدأ العدالة النسبية غير المتساوية في المعاملة، وذلك كلما كانت العدالة تعمل لصالح المهمشين في المجتمع(العدالة أو الديمقراطية التوزيعية). وهو أطروحة أثارها الفيلسوف السياسي جون راولز، في السبعينيات في "نظرية العدالة كإنصاف"، وقد قام سنغهاس بنفس الشيء عندما دعا الحكام إلى انتهاج سياسة نشطة للعدالة الاجتماعية، تقي من نشوب النزاعات الداخلية بالخصوص.

سادسا: الثقافة السياسية البناءة لحل النزاعات:ففي مجتمع معاصر تعددي ديناميكي متحول باستمرار،تتعدد فيه الأفكار والهويات والمصالح، نجد أن حدوث نزاعات أمرا ممكنا. ومنه يصبح إيجاد ثقافة سياسية إيجابية دائمة لحل النزاعات أمرا لازما. ويقصد بالثقافة السياسية البناءة لحل النزاعات، القدرة على التسامح في مجتمع متعدد الثقافة، مع وجود إرادة لحل النزاعات، عبر البحث الذاتي عن أساليب التسوية والوساطة، والتحكيم، أي باختصار، إيجاد ثقافة لا تسمح بتحول النزاعات إلى أعمال عنف حقيقية، بل يتجه بها نحو إيجاد مخارج سلمية وإيجابية لتنازع المصالح ضمن الهوية الانتمائية الواحدة.

إن هذه الشروط الستة التي لم يتوقف دييتر سنغهاس عن الكتابة عنها، ينبغي أن تؤخذ ككل متكامل، لا مجزأة. أيضا؛ مؤكدا، بشكل متكرر، على أن السلم ليس حالة ولكن سيرورة وأن التقهقرات عنه تظل دائما مسألة ممكنة.

ومنه نخلص، إلى التذكير مع المفكر الألماني دييتر سنغهاس: بأن بناء دولة وطنية يعيش سكانها "حضارة السلام الإيجابي"، يتطلب ابتداءا إزالة الخلط المزمن والبنيوي ذهنيا وواقعيا بين الدولة والسياسة،بين الدولة والسلطة الحاكمة(الحكومة). فلا يمكن بعدها أن نسمع من السياسيين والإعلاميين والدعاة والمواطنين من يردد بسذاجة أو بمكر، بأن الدولة بنت السكنات، الدولة تدخل في منافسة اقتصادية من دولة أخرى، والدولة فعلت ومنعت وحظرت وسمحت...؟؟؟ بل الأحرى أن يقال أن النظام السياسي الحاكم أو الحكومة الفلانية، فعلت كيت وكيت. ومنه ضرورة إقرار مبادئ وآليات

الحكم الراشد من المساءلة واحتكام إلى الإرادة السيدة للشعوب، التي تظل ركنا ركينا أساسيا من أركان الدولة في أي زمان وعصر.

وأخيرا، بعد أن توقفنا في محوري هذه المداخلة، عند بيان بعض الأسباب المفسرة للتغيرات الهيكلية المتعلقة بالنسقين الإقليمي والدولي المعولمين، وعند بيان بعض الأسباب المفسرة للتغيرات الهيكلية المتعلقة بالنسق الوطني المعولم، متوقفين عند أطروحة دييتر سنغهاس لصياغة "نموذج معياري وطني للحضارة" ؛ نخلص إلى أن الاختلالات الهيكلية المسببة للأزمة الأمنية الشاملة التي تعانيها شعوب ودول المنطقتين المغاربية والساحلية يتطلب ضرورة الوعي نسقيا بمجموع تلك التغيرات الإيجابية والسلبية، البنائية والتدميرية. ومنه نقترح مجموعة من الأولويات الاستراتيجية الخمسة للخروج من المأزق الأمني الهيكلي الراهن في المنطقتين المغاربية والساحلية، كما يلي:

أولا: أولوية تغيير المفهوم السائد نخبويا وشعبيا عن الدولة الوطنية في ظل علاقات دولية معولمة، ومنه بناء نظام وطني للحضارة، يأخذ بحق بمعايير التحضر والسلام الهيكليين المستدامين.

ثانيا: الرهان على البناء الديمقراطي الحقيقي، المشروط بأولوية الانتقال إلى اقتصاد وطني غير ريعي ولكنه مراع لمقتضيات ديناميكية العولمة.

ثالثا: أولوية إعطاء أهمية لعناصر الهوية الوطنية في بناء وحدة وطنية في ظل التنوع، مع العمل لبناء التكامل المغاربي والساحلي، فضلا عن العربي والإسلامي والإفريقي والمتوسطي....

رابعا: أولوية بناء السياسات الاقتصادية والإعلامية والإدارية والخارجية والدفاعية الوطنية في الدول المغاربية والساحلية بشكل متناغم مع عمقهما الاستراتيجي الإفريقي والمتوسطي سواء بسواء.

خامسا: أولوية بناء الأوساط الأكاديمية والحكومية لمقاربات مقارنة متعددة التخصصات وعابرة للثقافات وللرؤى الأمنية والسياسات للتعرف الشامل والموضوعي على حاضر ومستقبلات قضايا التنموية والأمنية الشاملة المطروحة على المقررين في مختلف المستويات بالدول المغاربية والساحلية المعنية.

هوامش المداخلة:

1)- أنظر في: حوار مع أمارتيا سان، "الحرية صنو التقدم"، إنجاز لورا والاس في مجلة "التمويل والتنمية" الصادرة عن صندوق النقد الدولي، عدد سبتمبر 2004م، الصفحات 4-7. وأنظر أيضا:

Amartya Sen, «Justice et Globalisation», [en ligne], in: Le - Monde, 19 Mai 2006, date de mise à jour : 19 Mai 2006, consulté le: 30 Mars 2011, Traduit de l'anglais par François Briatte, in: Le Monde, du: 19 Mai 2006, Consulté le: 20 Mars 2009, in:http://www.lemonde.fr/web/article/0,1-0,36-773815,0.html

-161 &http://www.arab-reform.net/img/.../mondialisation-et-justice_sociale.doc3)- Wikipédia, «Amartya Sen», [en ligne], mis à jour le 23 Mars 2011, consulté le 10 Avril 2011, In: http://fr.wikipedia.org/wiki/amartya_sen

-162 - Amartya Sen, L'Idée de Justice, éd. Flammarion, Paris, 2010, p34.1

2)-يعرف الفيلسوف اليوناني توسيديد/Thucydide "الخير المشترك": بأنه "التسامي عن المصالح الخاصة، وهو ليس محصلتها. كما أنه ليس معرفا بمعنى قانون أو معيار يكفي تطبيقه: إنه يفترض حصول النقاش والمداولة بمراعاة ما هو عادل وخير." إن بناء دولة جمهورية يقتضي الحرص على تحقيق الخير المشترك، الذي يقوم على ثلاث أعمدة: دولة القانون، حقوق الإنسان وحقوق المواطن. إن أي بناء مجتمعي هو محصلة هذه الثلاثية: الإنسان، المواطن والدولة. لذلك فإن المجتمع الذي يُضِيع معنى الخير المشترك، مجتمع ميت. وفي مواجهة النظريات الليبيرالية الأنجلوساكسونية المهيمنة في ظل العولمة الأخيرة والتي عبرت عنها وجسدتها سياسات ريغان وتاتشر من خلال قولها: "لا وجود لشيء اسمه مجتمع"، على خلاف شعار "المسؤولية للجميع، والمسؤولية من الجميع" الذي لعب الدور الأكبر في انتخاب رئيس الوزراء البريطاني طوني بلير للمرة الأولى سنة 1997م(1997-2007م).وهناك ثلاث عوائق في وجه التأسيس لفكرة "الخير المشترك": النزعة الإقتصادوية المتمحورة حول الفرد والسوق(ميلتون فريدمان وفريديريك فون هايك) والنسبية القيمية(ريشار رورتي) والتاريخانية الهيجلية الغائية). إن الخير المشترك عبارة توليفة من الوحدة والتنوع، الحرية والمساواة والإنصاف: عالمية القانون وتنوع ظروف التطبيق واختلاف القدرات والإمكانيات(أمارتيا سان). أنظر في:

Claude Rochet, « L'Union Européen Contre Le Bien Commun », [En Ligne], mis à jour le :16/05/2000, consulté le 30/4/2003, in: http://claude.rochet.pagesperso-orange.fr/EU/art/euvsbc.pdf

- ويمكن في هذا الصدد الاطلاع على العمل الهام الذي حرره الباحث إيمتاي إيتزيوني، حول إشكاليات العام والخاص التي يطرحها عصر العولمة الأخيرة من خلال رصده لشواهد الانتهاكات المتزايدة للخصوصيات الشخصية والأخلاق المجتمعية، وتعرضه للنقاشات الدائرة حول أهمية صون الخير المشترك أوما يسميه بـ"الخير العام" أو "البصيرة الاجتماعية". وهو موضوع يقع في حدود تماس السياسي والأخلاقي والاجتماعي، وما يتعلق بأطروحة "الحكم الراشد" والنقاشات بين العلمانيين والمتدينين وبين الليبيراليين والاجتماعيين. انظر: أميتاي إتزيوني، تر: ندى السيد، الخير العام، إشكالية الفرد والمجتمع في العصر الحديث، دار الساقي، بيروت، بالاشتراك مع مركز البابطين للترجمة، الكويت، ط1، 2005م، صص13-16.

3)- Lire Plus in: Zaki Laidi, « Le Politique, Va-t-il Mourir?», Conférence Audio sur Internet.

4)- Mehdi Mozaffari, «Pour un Standard Global de Civilisation: Le Triangle Ethique, Droit et Politique, (Approche Théorique)», [en ligne], Mis à Jour le 30 Mars 2001, Consulté le 16 Mai 2004, in: www.diplomatie.gouv.fr/actions-france_830/.../fd001356.pdf

5-حجاج قاسم، إشكالية مراعاة المقامات الثلاثة في الفكر والممارسة، محاضرة محررة ومقدمة في تظاهرة ثقافية من تنظيم مكتبة بيت الحكمة بغرداية، تحت إدارة الأستاذ يحي. يوسف عبونة، صائفة 2008م، المحاضرة بصدد النشر في كتاب. وما سميناه " المقامات الثلاثة" هي: أ)- مقام الأخلقة والدعوة والأدلجة ؛ب)- مقام السياسة وتدبير شؤون الناس والمدينة والدولة والعلاقات بين الدول ؛ ج)- مقام العلم والتفقه والتفكر والاستشكال المفتوح.

163- محمد عبد الفتاح المهدي، سيكولوجية الدين والتدين، البيطاش سنتر للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2002، ص112-103 .

164- [7])- Jean-Jacques Rousseau, Du Contrat Social, 3ème édition, éd. ENAG, Alger, 2000, p52.

165- [8])- حجاج قاسم، "نحو ربيع عربي جزائري حقيقي ومستدام"، انظر الدراسة المنشورة في موقع: نظرة جزائرية.

166-

167- [9])- Dieter Senghaas, «Is There Any Future For Peace?», in: ZurDebatte,(The Periodical of the Catholic Academy in Bavaria), 7/2006, pp21-23,

168- in: http://www.kath-akademie-bayern.de/contentserv/www.katholische.de/index.php?storyID=42

169- 10)- حجاج قاسم، "رؤية في أزمة العرف الاجتماعي في مزاب والجزائر، في ظل العولمة الراهنة، مدخل نظري وطرح أولى للإشكالية"، محاضرة في ندوة مشتركة مع الدكتور صالح بوبكر والأستاذ رشوم مصطفى، بعنوان: "العرف الاجتماعي، فعاليته، أبعاده وتطوراته"، ألقيت في فعاليات اللقاء العلمي السنوي للجمعية العلمية المسورية البكرية الولائية، ببلدية بريان، ولاية غرداية، أوت 2005م.

قائمة مصادر ومراجع المداخلة:

أولا: المصادر والمراجع باللغة العربية:

1)-قاسم حجاج، "إشكالية مراعاة المقامات الثلاثة في التفكير والممارسة: الأخلاق-العلم-السياسة"، مداخلة في تظاهرة ثقافية من تنظيم مؤسسة بيت الحكمة، بغرداية، للأستاذ عبونة يحي، صائفة 2007م.

171- محمد عبد الفتاح المهدي، سيكولوجية الدين والتدين، البيطاش سنتر للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2002.

172- 3)- حجاج قاسم، "مقدمات نحو "ربيع جزائري" حقيقي ومستدام"، حلقة أولى لدراسة منشورة في موقع: نظرة جزائرية، [في الأنترنت]، تاريخ آخر تعديل: 15 جويلية 2012م. تاريخ الاطلاع: 14 فيفري 2013م، http://algerian-vision.com/2012/07/15/

173- 4)- حوار مع أمارتيا سان، "الحرية صنو التقدم"، إنجاز لورا والاس في مجلة "التمويل والتنمية" الصادرة عن صندوق النقد الدولي، عدد سبتمبر 2004م، الصفحات 4-7.

174- 5)- أميتاي إتزيوني، تر: ندى السيد، الخير العام، إشكالية الفرد والمجتمع في العصر الحديث، دار الساقي، بيروت، بالاشتراك مع مركز البابطين للترجمة، الكويت، ط1، 2005م، صص13-16.

175- 6)- حجاج قاسم، "رؤية في أزمة العرف الاجتماعي في مزاب والجزائر، في ظل العولمة الراهنة، مدخل نظري وطرح أولى للإشكالية"، محاضرة في ندوة مشتركة مع الدكتور صالح بوبكر والأستاذ رشوم مصطفى، بعنوان: "العرف الاجتماعي، فعاليته، أبعاده وتطوراته"، ألقيت في فعاليات اللقاء العلمي السنوي للجمعية العلمية المسورية البكرية الولائية، ببلدية بريان، ولاية غرداية، أوت 2005م.

ثانيا: المصادر والمراجع باللغتين الفرنسية والإنجليزية:

176- 6)- Amartya Sen, L'Idée de Justice, éd. Flammarion, Paris, 2010.

177- Dieter Senghaas, «Is There Any Future For Peace?», in: ZurDebatte,(The Periodical of the Catholic Academy in Bavaria), 7/2006, pp21-23,

178- in: http://www.kath-akademie-bayern.de/contentserv/www.katholische.de/index.php?storyID=42

179- 7)- Jean-Jacques Rousseau, Du Contrat Social, 3ème édition, éd. ENAG, Alger, 2000.

180- 8)- Amartya Sen, «Justice et Globalisation», [en ligne], in: Le Monde, 19 Mai 2006, date de mise à jour : 19 Mai 2006, consulté le: 30 Mars 2011, Traduit de l'anglais par François Briatte, in: Le Monde, du: 19 Mai 2006, Consulté le: 20 Mars 2009,

181- in:http://www.lemonde.fr/web/article/0,1-0,36-773815,0.html

182- & http://www.arab-reform.net/img/.../mondialisation-et-justice_sociale.doc

183- - Wikipédia, «Amartya Sen», [en ligne], mis à jour le 23 Mars 2011, consulté le 10 Avril 2011,

184- In: http://fr.wikipedia.org/wiki/amartya_sen

185- Claude Rochet, « L'Union Européen Contre Le Bien Commun », [En Ligne], mis à jour le :16/05/2000, consulté le 30/4/2003, in: http://claude.rochet.pagesperso-orange.fr/EU/art/euvsbc.pdf

186- Lire Plus in: Zaki Laidi, « Le Politique, Va-t-il Mourir?», Conférence Audio sur Internet.

إشكالية الازمة المعقدة في الساحل الإفريقي

الدكتور /ساحل مخلوف

المشاركة ضمن المحور الرابع – الامن المغاربي على ضوء المستجدات الراهنة في الساحل

المقدمة

لقد كان للتحول البنيوي (بزوال المعسكر الاشتراكي)والتحول ألقيمي (المد العالمي للفكر الليبرالي) الذي شهدته العلاقات الدولية أثرا بالغا في دفع مسار التحول في المسلمات البنائية المرتبطة بمفهوم الأمن وبرز مع دلك التحول أيضا ظهور تهديدات أمنية جديدة و معقدة زعزعت استقرار مناطق عدة عبر العالم مثل ما هو حاصل

اليوم في منطقة الساحل الأفريقي والتي تعاني من أزمة متعددة الأبعاد تنتقل تداعياتها الى منطقة شمال إفريقيا وربما إلى مناطق أخرى , و في هدا السياق نتناول دراسة خلفيات الازمة في الساحل الإفريقي و حيثياتها و تداعياتها ؟ و دلك من خلال الخطة الآتية :

المحور الأول: .قراءة إستراتجية شاملة لخلفيات و حيثيات الأزمة في الساحل الإفريقي

المحور الثاني : تعدد المقاربات وتداخل الفواعل وتفاقم تداعيات الازمة في الساحل الإفريقي

المحور الثالث : سناريوهات تطور الأزمة في الساحل الإفريقي

االمحور الأول: قراءة إستراتجية شاملة لخلفيات و حيثيات الأزمة في الساحل الإفريقي

أ- مقاربة تاريخية لفهم الازمة في الساحل:

- مراهنة القوة الاستعمارية اثناء تواجدها في منطقة الساحل على تغذية الصراعات العرقية و التفرقة الاجتماعية امتدت اثارها الى ما بعد الاستقلال.

-منطقة شمال مالي التي يقطنها الطوارق تعيش على وتيرة علاقات متوترة مع السلطات المركزية منذ العهد الاستعماري الى غاية مرحلة ما بعد الاستقلال .

-سكان منطقة شمال مالي كانت لها دائما مطالب مشروعة اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا وسياسيا لكن السلطات المركزية كانت تواجهها دائما بالقوة .

-شهدت مرحلة التسعينات بداية تجدر المشكلة الازوادية في الحراك السياسي المالي وذلك ما كان سببا لحدوث مواجهة مع باماكو وهنا يلاحظ ان الجزائر لعبت دورا مهما في تسهيل المفاوضات والتوسط بين الاطراف المالية المختلفة .